الكويت

الكويت إمارة وراثية دستورية تحكمها عائلة الصباح. ويبلغ عدد سكان الكويت 3,32 مليون نسمة، بينهم حوالي 1,02 مليون نسمة من المواطنين. ويمنح دستور عام 1962 الأمير السلطة التنفيذية ويخوله صلاحية تعيين ولي للعهد ورئيس للوزراء يقوم بدوره باختيار أعضاء الحكومة لنيل موافقة الأمير عليهم. وتتشارك الحكومة مع مجلس الأمة المنتخب في السلطة التشريعية. ووفقاً للدستور، يمكن للأمير حل مجلس الأمة المنتخب بموجب مرسوم، إلا أنه يتعين عليه أن يدعو إلى إجراء انتخابات لتشكيل مجلس جديد في غضون شهرين. وفي حين لا تُعتبر الأحزاب السياسية غير قانونية من الناحية الشكلية فإن الحكومة قامت، من الناحية العملية، بمنعها في الواقع. وبالرغم من ورود تقارير عن قيام الحكومة ومرشحين معينين بشراء الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران/يونيو 2006، اعتبرها المراقبون المحليون والصحف المحلية إجمالاً حرة ونزيهة. وقد حافظت السلطات المدنية عموماً على سيطرة فعلية على قوات الأمن.

وقد حدت الحكومة من حق المواطنين في تغيير حكومتهم وتشكيل أحزاب سياسية. وأساءت قوات الأمن معاملة سجناء ومحتجزين. وكانت السلطة القضائية تفتقر إلى الاستقلالية. وقيدت الحكومة حريات الكلام والصحافة والتجمع وتشكيل الجمعيات السلمية والحرية الدينية وحرية تنقل مجموعات معينة من الناس. وظل الفساد والاتجار بالبشر مشكلتين قائمتين. وظل وضع السكان العرب عديمي الجنسية ("البدون") القانوني بدون حل. ولم تتمتع المرأة بحقوق متساوية. وواجه العمال الأجانب ظروفاً صعبة في قطاعي الخدمة في المنازل والخدمات التي لا تتطلب مهارات.

وقد سمحت الحكومة بالترخيص لست صحف يومية جديدة باللغة العربية لأول مرة منذ عام 1977.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1: احترام كرامة الإنسان، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ- حرمانه من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

على عكس العام السابق، لم ترد أي تقارير عن ارتكاب الحكومة أو موظفيها القتل التعسفي أو غير القانوني.

لم تستجد أي تطورات في القضيتين اللتين تعودان إلى عام 2006، قضية الرجل الباكستاني الذي مات أثناء احتجاز الشرطة له بعد فترة قصيرة من اتصاله هاتفياً بعائلته لإعلامها أنه يتعرض للضرب، وقضية الرجل الآسيوي الذي أُلقي القبض عليه بتهم تتعلق بالمخدرات ومات أثناء احتجازه لدى الشرطة.

ولم ترد معلومات جديدة عن قضية عامر خليف العنزي التي تعود إلى عام 2005، والذي توفي في الحجز بعد أن نفذت مجموعته الإرهابية، أسود الجزيرة، هجوماً استخدمت فيه العنف.

ب- الاختفاء

لم ترد أي تقارير عن حالات اختفاء لدواع سياسية.

يظل مصير 544 شخصا من المواطنين الكويتيين و 61 شخصا من المقيمين الآخرين الذين تم أسرهم أثناء فترة الاحتلال العراقي للدولة في 1990-1991 قضية مثيرة للأشجان. وقد تم التعرف على هوية 227 شخصا، من أصل المفقودين البالغ عددهم 605 أشخاص من خلال تحليل الحمض النووي منقوص (DNA) في جثث تم إخراجها من مقابر جماعية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. وقد أصبحت السلطات العراقية تشارك، منذ عام 2003، في اللجنة الثلاثية لأسرى ومفقودي حرب الخليج.

ج- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة:

يحظر القانون التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ إلا أنه ذكر أن بعض عناصر الشرطة ورجال الأمن أساءوا معاملة المحتجزين. وكان احتمال إساءة الشرطة ورجال الأمن معاملة غير المواطنين، وخاصة العرب غير الخليجيين والآسيويين، أعظم من احتمال إساءتهم معاملة المواطنين الكويتيين. وصرحت الحكومة بأنها قامت بالتحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بإساءة المعاملة وعاقبت بعض المذنبين على الأقل؛ إلا أن الحكومة لم تقم في معظم الحالات بالكشف عن النتائج التي توصلت إليها تحقيقاتها أو عن العقوبة التي فرضتها.

وردت تقارير تفيد عن حالات تعذيب أثناء الاحتجاز أو أثناء التحقيق خلال العام.

ففي 18 آب/أغسطس، قال صحفيان إن مسؤولين في السلطات الأمنية ضربوهما أثناء احتجازهما. وذكّر أن أحدهما، بشار الصايغ، كان قد عرض تعليقات على موقعه على الشبكة العنكبوتية اعتبرتها السلطات غير لائقة وأنه كان فيها "مساس بالأمير". وقد ألفت سلطات الأمن القبض على زميل الصايغ، جاسم القامس، لأنه صور عملية اعتقاله. وقال الرجلان إنه تم عصب عينيهما وضربهما أثناء نقلهما إلى مبنى أمن الدولة وبعد الوصول إليه أيضا.

وتقدم عدة أشخاص من الرعايا الأجانب بادعاءات أمكن التثبت منها بأن رجال الأمن تعدوا عليهم خلال العام.

وعلى سبيل المثال، قالت تقارير صحفية إن رجال الشرطة أساءوا معاملة عاملين مصريين في 30 آب/أغسطس. وقال أخوة العاملين إنهما كانا محتجزين لدى إدارة هجرة الشويخ لتزويرهما مستندات رسمية خاصة بالهجرة. وقال ممثل السفارة المصرية الذي زارهما في المستشفى بعد يوم من احتجازهما إن السجلات الطبية تشير إلى أنه أُسيئت معاملتهما. وقالت مصادر إن المدعي العام حقق مع عدة موظفين في إدارة الهجرة ومع ضباط في الشرطة من الدوريات العامة ومع عاملين في إدارة الإبعاد حول المستندات المزورة.

وقالت منظمة هيومان رايتس ووتش إن أصدقاء عدة رجال تم إلقاء القبض عليهم في كانون الأول/ديسمبر بموجب قانون جديد يجرم أي شخص يقوم بتقليد مظهر الجنس الآخر علانية أبلغوها

أن المحتجزين تعرضوا "لإيذاء جسدي ونفسي" أثناء احتجازهم في سجن طلحة. وذكر أصدقاء الرجال أنه تم ضرب ثلاثة منهم، وثرىك أحدهم فاقداً وعيه. وقالت جريدة الرأي إن إدارة السجن أمرت الحراس بحلاقة رؤوس هؤلاء الرجال بالموسى كنوع من العقوبة بموجب القانون الجديد. وكان الرجال ما زالوا محتجزين حتى نهاية العام.

وذكرت مصادر صحفية في آذار/مارس 2006 بأن رقيباً في الشرطة قام باغتصاب امرأة فليبيانية، وأنه تم الأمر بوضع الشرطي قيد الاعتقال بانتظار نتائج التحقيق. وأثناء العام أصدرت محكمة النقض حكماً بالسجن 10 سنوات على المعتصب وحكماً بالسجن 7 سنوات على كل من متهمين شهدا عملية الاغتصاب.

وفي عام 2005، ادعى صحفي أن ضباط الأمن قاموا بضربه بالعصي بعد إلقاء القبض عليه في عام 2005 بتهمة نشر أخبار تضر بالمصلحة القومية. وقد برأت محكمة الاستئناف الصحفي في وقت لاحق من التهمة.

ولم تحدث أي تطورات علنية بالنسبة لقضية المتشددين الإسلاميين الستة، التي تعود إلى عام 2005، الذين اشتبه في ضلوعهم في اشتباكات مسلحة مميتة مع قوات الأمن، والذين ادعوا بأنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة.

يحق للمتهمين أن يقدموا لهيئة المحكمة الأدلة التي تثبت إساءة معاملتهم أثناء التحقيق معهم؛ إلا أن المحاكم رفضت في كثير من الأحيان شكاوى الاعتداء لعدم تمكن المتهمين من تقديم أدلة مادية على هذا الإيذاء. وعمد ضباط أجهزة الأمن إلى إخفاء هويتهم بشكل روتيني خلال عمليات التحقيق، مما جعل إثبات حدوث الإيذاء وإساءة المعاملة أكثر صعوبة.

أحوال السجون ومراكز الاحتجاز

اختلفت الأوضاع بين السجون وكان بعضها سيئاً. وفي تقريرها الصادر في 2005، وهو أحدث تقرير تم إصداره، اعتبرت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجلس الأمة الأزدهام الشديد، وسوء المرافق الصحية، وعدم احتواء الأمراض السارية بالشكل الكافي، وعدم توفر العدد الكافي من العاملين في الخدمات الطبية، مشاكل شائعة معتادة في مجمع السجون القديم.

وقد قلص سجن جديد تم بناؤه للرجال وافتتح في عام 2006 من حدة أوضاع الاكتظاظ السابقة. وقد استوفى المرفق الجديد جميع المواصفات الدولية الخاصة بالسجون.

وكان هناك تقارير تفيد بأن السلطات أساءت معاملة السجناء ولم تقم بالحيلولة دون وقوع العنف بين السجناء. وخلال العام المنصرم، كان يتم احتجاز الأجانب الذين سيتم إبعادهم في مبنى الإبعاد في الشويخ لمدة يتراوح معدلها ما بين 10 أيام وشهرين انتظاراً للإبعاد. وقد تم احتجاز البعض لفترات أطول بكثير، الأمر الذي يرجع في أغلب الأحيان إلى التأخير في إجراءات النظام القضائي أو البيروقراطية.

وسمحت الحكومة بزيارات من قبل مراقبين مستقلين لحقوق إنسان. ولم تمنع الحكومة خلال العام الماضي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي يوجد لديها مكتب في البلد، من الوصول إلى السجناء. ولكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تقم بمتابعة أحوال السجناء خلال العام الماضي.

وقامت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية، بزيارة بعض السجون ومراكز الاحتجاز خلال العام، بما في ذلك القيام بزيارات إلى مركز الإبعاد، الذي يودع فيه من ينتظرون إبعادهم عن البلد.

في 19 كانون الأول/ديسمبر، قام وزير الداخلية بزيارات مفاجئة إلى عدة مؤسسات إصلاحية بما فيها سجون لتفقد الأوضاع. والتقى أثناء زيارته بسجناء للاستماع إلى مطالبهم وطلباتهم. وقال الوزير إنه لم تكن هناك أي مشاكل.

د- الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وقد التزمت الحكومة بشكل عام بالخطر. وعموما يتعين على ضباط الشرطة الحصول على مذكرة اعتقال رسمية من أحد المدعين العامين أو أحد القضاة قبل إلقاء القبض على أي شخص، إلا في حالات المطاردة الفورية. وكانت هناك تقارير موثوقة تفيد بوجود حالات قامت فيها الشرطة بعمليات اعتقال واحتجاز لأجانب، بناء على اتهامات صادرة عن طرف ثالث، بدون الحصول على مذكرة اعتقال رسمية قبل اعتقالهم.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تتفرد الشرطة بمسؤولية فرض تطبيق القوانين غير المتعلقة بأمن الدولة. ويشرف جهاز أمن الدولة الكويتي على المسائل المرتبطة بالاستخبارات وبأمن الدولة. ويخضع كلاهما لإشراف السلطات المدنية في وزارة الداخلية. أما الجيش فمسؤول عن الأمن الخارجي.

وقوات الشرطة منظمة بشكل هرمي صارم على الطراز العسكري. وكانت الشرطة بشكل عام فعالة في القيام بأعباء مسؤولياتها الأساسية. إلا أنه كانت هناك تقارير متكررة عن وجود فساد، خاصة عندما يكون أحد الأطراف في النزاع ممن تربطهم علاقة شخصية بمسؤول الشرطة المتولي القضية.

كما كانت هناك تقارير عن عدم تعامل بعض مراكز الشرطة بجدية مع بعض طلبات مقدمي الشكاوى، خاصة الأجانب، وإعاقة وصولهم إلى النظام القضائي.

وخلال العام المنصرم، ظهرت تقارير موثوقة عن وجود فساد في جهاز الشرطة وإساءة معاملة المحتجزين أثناء استجوابهم. وعلى عكس ما كان يحدث في الماضي، لم يتم إعفاء أي من رجال الأمن من مهامه نتيجة وجود ادعاءات موثوقة بإساءة معاملة المحتجزين أثناء التحقيق. وفي الحالات التي يُزعم فيها وقوع إساءة معاملة الشرطة للمتهمين، يدرس كبير محققي المنطقة هذه المزاعم ويحيل ما يستحق الإحالة منها إلى المحكمة لإجراء محاكمة. ولكن لم ترد أي تقارير حول وجود جهود حكومية خلال العام المنصرم لإصلاح الشرطة أو قوات الأمن.

الاحتجاز والاعتقال

تجيز القوانين الجزائية احتجاز المشتبه في القضايا الجنائية في مركز الشرطة لمدة أقصاها أربعة أيام دون توجيه تهمة إليهم. وفي أثناء هذه الفترة يحق لضباط الأمن منع المحامين وذوي المحتجزين من زيارتهم. وفي هذه الحالات، يحق للمحامين حضور الإجراءات القانونية ولكن لا يحق لهم التعامل المباشر مع موكلهم. فإذا وجهت التهم، يحق للمدعين العامين إعادة المشتبه فيه إلى الحجز لفترة 21 يوما إضافية، كما يحق لهم أيضا الحصول على أمر من المحكمة لتمديد فترة الحجز. وقد سُمح للمعتقلين بالاتصال الفوري بالمحامين الذين يختارونهم عقب مرور فترة الانتظار الأولية البالغة أربعة أيام، وأمنت جمعية المحامين الكويتية محامين للمتهمين المعوزين.

ومن بين حوالي 3500 شخص الذين يقضون فترة العقوبة أو المحتجزين على ذمة المحاكمة، احتُجز حوالي 150 شخصا في "عنبر أمن الدولة" لأسباب أمنية، من بينهم أفراد متهمين بتعاونهم مع العراق خلال فترة الاحتلال في 1990-1991. وشكل الاحتجاز التعسفي المطول قبل المحاكمة مشكلة، وكان حوالي 10 بالمائة من نزلاء السجون محتجزون على ذمة المحاكمة.

العفو

شمل أمر العفو الذي أصدره أمير البلاد في 24 شباط/فبراير 472 سجيناً (بينهم 172 مواطناً)، كما شمل تخفيفاً للعقوبة الصادرة ضد 1333 سجيناً، وإلغاءً لأوامر الإبعاد الصادرة بحق 112 أجنبي. وقد شمل هذا العفو عدداً من المستفيدين فاق عدد من شملهم في السنوات السابقة وأظهر تساهلاً أكبر إزاء الأجانب الذين يمضون فترة عقوبات بالسجن لتعاطيهم المخدرات عما كان مألوفاً في السابق.

هـ - حرمان المحتجزين من المحاكمة العلنية العادلة

يكفل القانون استقلالية القضاء كما يكفل حق المحاكمة العادلة وينص على أن "القضاة لا يخضعون لأي سلطة". ومع ذلك، فإن الأمير هو الذي يعين كل القضاة ويخضع تجديد تعيينهم لموافقة الحكومة. ويتم تعيين القضاة الكويتيين مدى الحياة، إلا أن الكثير من القضاة كانوا من غير الكويتيين الذين عُينوا بمقتضى عقود قابلة للتجديد لفترة تمتد ما بين سنة واحدة وثلاث سنوات. ويحق لوزارة العدل إنهاء عمل القضاة لسبب وجيه، إلا أن ذلك نادراً ما يحدث. وقد ادعى المقيمون الأجانب الذين دخلوا في نزاعات قانونية مع مواطنين كويتيين أن المحكمة تحيزت إلى جانب المواطنين في كثير من الأحوال.

ويتعامل النظام القضائي العلماني مع كل من القضايا المدنية والجنائية، ويبدأ النظر في هذه القضايا في محاكم الدرجة الأولى التي تتكون هيئتها من ثلاثة قضاة. ويمكن للمدعي والمدعى عليه استئناف الحكم في محكمة الاستئناف العليا التي تتكون هيئتها من ثلاثة قضاة، والتي يمكن أن تفصل فيما إذا كان قد طُبّق القانون بالشكل الصحيح أم لا، كما تصدر الحكم ببراءة المدعى عليه أو بإدانته. ويمكن رفع قرارات محكمة الاستئناف العليا إلى محكمة النقض العليا التي تقوم بمراجعة شكلية محدودة للقضايا من خلال هيئة قضائية مكونة من خمسة قضاة، وذلك للبت فقط فيما إذا كان قد تم تطبيق القانون بالشكل الصحيح. ويتمتع الأمير بسلطة دستورية تخوله حق إصدار العفو أو تخفيف جميع الأحكام.

تختص المحاكم الشرعية السنية والشيعية في الكويت بقضايا الأسرة للمسلمين. وتسمح المحاكم العلمانية لأي شخص بالشهادة وتعتبر فيها شهادة الرجل والمرأة متساوية؛ أما في المحاكم الشرعية فتعادل شهادة الرجل الواحد شهادة امرأتين. وتملك المحكمة الدستورية صلاحية إصدار أحكام قضائية ملزمة تتعلق بدستورية القوانين والأنظمة. كما تفصل المحكمة، التي يتكون أعضاؤها من كبار القضاة المدنيين، أيضا في النزاعات المتعلقة بالانتخابات. أما المحكمة العرفية فتجتمع في حالة قيام الأمير بإعلان حالة الأحكام العرفية. ولا ينظم القانون بشكل محدد عمل المحكمة العسكرية (أي العرفية) أو يقدم أي إرشادات عن كيفية عمل هذه المحكمة. ولدى الجيش محاكم عسكرية يمكنها فرض عقوبات على مرتكبي المخالفات في صفوف الجيش.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على أن تكون المحاكمات الجنائية علنية إلا إذا قررت المحكمة أو الحكومة ضرورة إتمام الإجراءات في جلسات مغلقة من أجل "الحفاظ على النظام العام" أو "الحفاظ على الأخلاق العامة". ولا تتم في الكويت محاكمات بنظام هيئة المحلفين.

ويتمتع المتهم الذي يعتبر بريئا حتى تثبت إدانته بحق مواجهة متهمه واستئناف الحكم. وينص القانون على ضرورة وجود مستشار قانوني في المحكمة يمثل المدعى عليهم في القضايا الجنائية. وتتولى المحاكم أمر توفير ذلك في قضايا الجرائم الجنائية. والجمعية الكويتية للمحامين ملزمة، في حال طلب المحكمة منها ذلك، بتعيين محام بدون أتعاب للمدعى عليهم المعوزين في القضايا المدنية والتجارية والجنائية، وقد استخدم المدعى عليهم هذه الخدمات. ويحق للمتهمين ومحاميهم بشكل عام الاطلاع على الأدلة المتعلقة بالقضية التي هي في حوزة الحكومة. ويوفر القانون إجراءات الحماية هذه لجميع المواطنين.

السجناء و المحتجزون السياسيون

لم ترد أي تقارير تفيد بوجود سجناء أو محتجزين سياسيين .

الإجراءات القانونية في المحاكم المدنية والتعويضات

يكفل القانون قضاء مستقلا ومحايدا في القضايا المدنية، غير أن تنفيذ الأحكام بقي مشكلة هامة. فعلى سبيل المثال، إن تحصيل الأضرار التأديبية المالية التي تحكم بها المحكمة مستحيل تقريبا. ويمكن للأفراد مقاضاة أفراد آخرين لأسباب متنوعة عديدة. وهناك عقوبات إدارية في الشؤون المدنية، كمنع السفر. إلا أنه كانت هناك تقارير معتمدة واسعة الانتشار تشير إلى أنه من الصعب جداً لمن تصدر المحكمة حكما بتعويضه ماليا أن يحصل على هذا التعويض بالفعل.

و- التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يكفل الدستور خصوصية الفرد وحرمة المنزل، وقد احترمت الحكومة هذه الحقوق عمليا بوجه عام. ويلزم القانون الشرطة عموما بالحصول على مذكرة لتفتيش الممتلكات العامة والخاصة؛ ولكن

القانون يسمح بعملية التفتيش دون الحصول على مذكرة في حالة المطاردة الفورية. وقد راقب رجال الأمن من وقت لآخر أنشطة الأشخاص واتصالاتهم.

يحظر القانون زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، كما يلزم القانون المواطنين الذكور العاملين في الجيش بالحصول على تصريح من الحكومة للزواج من امرأة تحمل جنسية أجنبية. ومن الناحية العملية، فإن الحكومة لم تقدم إلا نصائح غير ملزمة في مثل هذه الأمور.

عندما يتقدم أحد المقيمين من فئة البدون للحصول على الجنسية الكويتية، تعتبر الحكومة أي مخالفة أمنية أو جنائية ارتكبها أحد أفراد أسرته أو أسرته عائقاً يحول دون حصول ذلك المقيم على الجنسية.

القسم 2 احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ- حرية الكلام وحرية الصحافة

يكفل الدستور حرية الكلام وحرية الصحافة "بما يتوافق مع الأوضاع والظروف التي يحددها القانون." ولكن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق فعلياً في بعض الأحيان. ومارس الصحافيون والناشرون الرقابة الذاتية.

وكان بإمكان الأفراد توجيه الانتقاد للحكومة بحرية في التجمعات الخاصة وغير الرسمية. كما كان أيضاً بإمكان الأفراد توجيه الانتقاد للحكومة في التجمعات العامة، طالما لم يقوموا بمهاجمة الإسلام، أو الأمير، أو ولي العهد. وكان توجيه الانتقادات بشكل محدد إلى الوزراء وأصحاب المناصب العليا في الحكومة واسع الانتشار، ولم يتعرض أي شخص للعقاب جراء ذلك. ولم تحاول الحكومة إعاقة الانتقاد من خلال المراقبة أو غيرها من وسائل الترهيب.

كان في الكويت تسع صحف يومية تصدر باللغة العربية وثلاث صحف تصدر باللغة الإنكليزية، وكلها ملك للقطاع الخاص، وأربع صحف منها بدأت النشر خلال العام نتيجة لقانون المطبوعات والنشر لعام 2006، الذي يسر عملية الترخيص لصحف جديدة. وقد أظهرت وسائل الإعلام المطبوعة عموماً استقلالية وتعددية في الرأي، على الرغم من ورود تقارير بأنها مارست الرقابة الذاتية في بعض الأحيان. وعلاوة على ذلك، حظرت الحكومة في أيلول/سبتمبر استيراد وتوزيع عدة صحف مصرية لنشرها مقالات اعتبرتها مسيئة إلى الكويت.

وتمتلك الدولة تسع محطات إذاعية محلية وأربع محطات تلفزيونية. وهناك قناة تلفزيونية فضائية إخبارية خاصة، الرأي، ترتبط بشقيقتها جريدة الرأي. وللمؤسسات الإعلامية الدولية مكاتبها في الكويت، وبينها فضائية الجزيرة، التي سمحت الحكومة لها بإعادة فتح مكاتبها في عام 2005.

وقد غطت مجموعة كبيرة من ممثلي وسائل الإعلام الدولية الانتخابات البرلمانية في يونيو/حزيران بدون أية قيود بشكل عام. وحاولت الحكومة خلال الانتخابات إغلاق عدة قنوات فضائية بدأت ببث برامج متعلقة بالانتخابات تروج لتكتلات سياسية معينة.

يمنع قانون المطبوعات والنشر نشر أي مواد تشكل مساساً بأصول العقيدة الإسلامية أو بشخص أمير البلاد أو مساساً بالدستور أو حيادية المحاكم أو أعضاء النيابة العامة. كما يحظر القانون التحريض على أعمال من شأنها أن تسيء إلى الآداب العامة. ويُعتبر الكشف عن أسرار الدولة أو التعاملات السرية للحكومة عملاً غير قانوني، كما يعتبر من غير القانوني محاولة إضعاف عملة البلاد، أو استقرارها الاقتصادي، أو علاقاتها الخارجية من خلال وسائل الإعلام. كما يُعد القذف أو كشف أسرار أشخاص أو مجموعات انتهاكاً للقانون. وتختلف العقوبة باختلاف القانون الذي تم انتهاكه، حيث تتراوح العقوبة بين السجن لمدة عام و غرامة 69,000 دولار أميركي (20,000 دينار كويتي) لانتقاد الإسلام، وغرامة قيمتها 1,725 دولار (500 دينار كويتي) للمخالفات التي تُعتبر أقل شأنًا. وقد وسع القانون نطاق حماية الإسلام وشدت العقوبات المفروضة على من ينتقده. ويمكن للمحكمة أيضاً فرض عقوبات إدارية مثل المصادرة والإغلاق وسحب الرخص. كما يتضمن القانون الجنائي مجموعة من التهم المرتبطة بالصحافة، كالإساءة إلى المشاعر الدينية والأخلاق العامة و"المعتقدات الأساسية للأمة".

ينص القانون على سجن أي صحفي "يمس بالدين". كما يكفل القانون لأي مواطن مسلم حق رفع دعوى ضد أي كاتب إذا اعتقد المواطن أن هذا الكاتب قام بالمساس بأصول العقيدة الإسلامية أو بالمساس بالعائلة الحاكمة أو قام بخدش الآداب العامة. وقد قام المواطنون في أحيان كثيرة برفع مثل هذه الدعاوى لأغراض سياسية.

وفي 18 آب/أغسطس، اعتقلت السلطات صحفيين لاشتباهاها في أنهما انتقدا الأمير على موقع على الإنترنت واحتجزتهما في مبنى أمن الدولة الكويتي. وقد أطلقت السلطات سراحهما تبعاً في 20 آب/أغسطس و21 آب/أغسطس.

وفي أيار/مايو 2006، سجنّت السلطات حامد بو يابس لاقتباسه انتقاداً مباشراً للأمير في مقال نشره في صحيفة يومية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2006 سجنّت السلطات خالد عبيسان المطيري ليوم واحد لكتابته مقالاً بدا وكأنه يدعم صدام حسين كالحاكم الشرعي للعراق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، أدينّت صحفية بموجب قانون الصحافة والمطبوعات الجديد باعتبارها شككت في استقلالية القضاء. وتم الحكم عليها بالحبس ثلاثة شهور مع وقف التنفيذ ووضعها ثلاث سنوات تحت المراقبة.

وقد رفع مسؤولون حكوميون ومواطنون العديد من الدعاوى خلال العام ضد صحف محلية مدعين أنها مارست القذف وتشويه السمعة، ولكن المحاكم أصدرت أحكاماً متكررة لصالح الصحف.

كانت أطباق الفضائيات التي تبث عبر الأقمار الصناعية متاحة على نطاق واسع وكانت تستخدم بدون أية قيود. ولكن وزارة الإعلام فرضت الرقابة على كل الكتب والأفلام والمجلات الدورية وشرائط الفيديو والمنشورات الأخرى المستوردة من الخارج التي اعتبرت الوزارة أنها تسيء إلى الأخلاق والآداب العامة. وقد تحكمت وزارة الإعلام في إصدار وتوزيع كل المواد الإعلامية.

وينص قانون الصحافة والمطبوعات الذي تم إصداره في آذار/مارس 2006، على أنه يتعين على الناشرين الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام كي يبدأوا بنشر صحفهم. وفي حال رفض الوزارة منحهم الترخيص، يمكنهم رفع الأمر إلى المحاكم. ويمكن أن يفقد الناشر رخصته في حالة عدم الإصدار لمدة 3 أشهر في حالة الصحف اليومية، أو ستة أشهر في حالة الإصدارات غير

اليومية، الأمر الذي يمنع الناشرين من النشر بشكل متقطع. ويتعين أيضا على الأفراد الحصول على تصريح من وزارة الإعلام قبل نشر أي مادة مطبوعة، بما في ذلك الكتيبات وملصقات الجدران.

حرية الإنترنت

كان هناك في العام المنصرم حوالي 700 ألف مستخدم للإنترنت في البلد. وقد بدأت وزارة المواصلات منذ 2005 بحجب مواقع الإنترنت التي تعتبرها الحكومة بأنها "تعرض على الإرهاب وزعزعة الاستقرار". فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة خلال العام بإغلاق موقع مواطن اعتبر أنه يدعم الإرهاب. كما قامت الحكومة خلال العام بإغلاق موقع يديره محمد الجاسم، وهو منتقد صريح للحكومة، لأن موقعه اعتبر مفرطاً في انتقاده للحكومة. كما حجبت الحكومة في عام 2005 موقع مواطن اعتبر مغالياً في انتقاداته للحكومة. وطلبت الحكومة من مزودي خدمة الإنترنت إغلاق بعض المواقع السياسية بالإضافة إلى مواقع أخرى اعتبرتها غير أخلاقية. وفرض على أصحاب مقاهي الإنترنت الحصول على أسماء زبائنهم وأرقام هوياتهم وتقديم هذه المعلومات إلى وزارة المواصلات عند طلبها ذلك.

الحرية الأكاديمية والنشاطات الثقافية

يكفل القانون حرية الرأي والبحث، ومع ذلك كانت الحرية الأكاديمية مقيدة نتيجة الرقابة الذاتية، كما منع الأكاديميون قانونياً من انتقاد الأمير أو الإسلام.

كما احتفظت وزارة الإعلام لنفسها بحق الموافقة على تنظيم النشاطات العامة أو رفض التصريح بها. ورفضت الوزارة النشاطات التي اعتبرتها غير مناسبة أخلاقياً أو سياسياً. وقد أفادت الوزارة بأنها رفضت العديد من الطلبات التي قُدمت إليها لتنظيم نشاطات عامة، لكنها لم تكشف عن أسماء هذه النشاطات. وأفادت بعض الفنادق وصلات الاحتفالات بوجود مزيد من التردد في استضافة الحفلات الموسيقية، بسبب الانطباع السائد لديها بازدياد قوة المحافظين الثقافيين.

وقامت إدارة المصنفات الفنية في وزارة الإعلام-قسم الرقابة بممارسة الرقابة على الأفلام التي تعرض في دور السينما بحثاً عن المشاهد التي يمكن الاعتراض عليها كالمشاهد الجنسية والعنف المفرط واللغة التجديفية.

ب- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانتساب إليها

حرية التجمع

يكفل القانون حرية التجمع، غير أن القانون الصادر في عام 1979 الذي ينظم الاجتماعات العامة قيد هذا الحق من الناحية العملية، وذلك بإلزام المجموعات الراغبة في عقد تجمع يحضره أكثر من 20 فرداً بطلب تصريح مسبق من وزارة الداخلية. وأصدرت الحكومة مثل هذه التصريحات بشكل روتيني. وفي أيار/مايو ألغت محكمة التمييز قانون التجمعات العامة باعتباره غير دستوري وذلك عند نظرها في قضية تناولت اجتماعاً عقده محاميان لانتقاد الحكومة. ولا يزال منظمو الاجتماعات

ملزمين بإبلاغ الوزارة بخططهم الخاصة بتنظيم تجمعات ولكن دون الحاجة إلى الحصول على إذن مسبق. ويحمي القانون الاجتماعات غير الرسمية الأسبوعية التي تتم لأغراض اجتماعية أو سياسية (الديوانيات). وقد استضاف، أو حضر، الكثير من المواطنين الذكور البالغين، بما في ذلك أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس الأمة، وكذلك عدد متزايد من المواطنات، ديوانيات لمناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها البلد. كما عقدت النساء ديوانيات خاصة بهن، إلا أن مثل هذا النوع من الديوانيات ليس واسع الانتشار؛ كما يوجد عدد قليل من الديوانيات المفتوحة أمام مشاركة الجنسين فيها.

حرية تأسيس الجمعيات والانتساب إليها

يكفل القانون حق تأسيس الجمعيات والانضمام إليها؛ ومع ذلك، فإن الحكومة قيدت ممارسة هذا الحق من الناحية العملية. ويمنع القانون المجموعات المرخص لها رسمياً من التعاطي في النشاطات السياسية. ولا يتطرق القانون إلى الأحزاب السياسية ولكنها في الواقع محظورة. وكانت هناك عدة كتل برلمانية غير رسمية قامت داخل مجلس الأمة بدور أحزاب سياسية غير محكمة التنظيم.

واستخدمت الحكومة سلطتها في منح التراخيص كوسيلة للسيطرة السياسية. وكانت هناك 73 منظمة غير حكومية رسمية مرخصة، بما في ذلك جمعية المحامين الكويتية، والمجموعات المهنية والهيئات العلمية. وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال العام الماضي بالتراخيص لمنظمة غير حكومية واحدة فقط مقارنة بترخيصها لسبع منظمات غير حكومية في العام السابق وتسع عشرة منظمة غير حكومية في العام الذي سبقه. وبحلول نهاية العام، كانت هناك 149 منظمة غير حكومية تنتظر الحصول على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ وما زال الكثير منها ينتظر الموافقة على طلبه منذ سنوات.

واستمرت المنظمات الـ 45 غير الحكومية التي حصلت على الترخيص قبل عام 2004 في تلقي مساعدات مالية حكومية تبلغ 41,400 دولار أميركي (12 ألف دينار كويتي)، لتغطية مصاريف تشغيلها ويتضمن ذلك مصاريف السفر للمشاركة في المؤتمرات الدولية. أما المنظمات غير الحكومية التي حصلت على الترخيص بعد عام 2004، بعد أن استأنفت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منح الرخص بعد رفضها القيام بذلك لفترة طويلة، فلا تحصل على المساعدات المالية. وقد رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منح بعض التراخيص على أساس أن المنظمات غير الحكومية الموجودة تقدم بالفعل خدمات مشابهة لتلك التي تقترح المنظمات الجديدة الملتزمة بالتقديم لها. ويحق للوزارة رفض منح الترخيص إذا رأت أن المنظمة لا تقدم خدمة عامة. وللوزير الحق في تغيير الاسم المقترح للمنظمة غير الحكومية قبل منحها الترخيص، وقد قام الوزير بذلك فعلاً في بعض الأحيان على أساس أن الاسم كان مشابهاً جداً لمنظمة أخرى موجودة سلفاً. ويتعين على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخص بها الحصول على تصريح من الوزارة لحضور المؤتمرات الدولية كممثلين رسميين عن المنظمات غير الحكومية المرخصة.

وكان هناك الكثير من الجماعات الأهلية المدنية والنوادي والمنظمات غير الحكومية غير الرسمية التي لم ترخص الدولة بتأسيسها. ولم تتلق هذه الجمعيات غير الرسمية أي معونات مالية من الحكومة وليس لها أي وضع قانوني.

ج- الحرية الدينية

يكفل الدستور الحرية الدينية؛ ورغم ذلك، قيدت الحكومة هذا الحق. ويكفل الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية بما يتوافق مع التقاليد المتعارف عليها، شريطة ألا تتعارض مع السياسات أو الأخلاق العامة. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي "مصدر رئيسي للتشريع". وأفادت المجموعات الدينية غير المسلمة بالإجماع بأن حرية العقيدة محترمة في الكويت، إلا أن المؤسسات الدينية غير الإسلامية واجهت صعوبات أكبر في عملها مقارنة بمثيلاتها الإسلامية. وواجه الشيعة بعض الظروف غير المؤاتية مقارنة بالسنة.

وتضطلع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية رسمياً بالإشراف على الشؤون الدينية. وقد التقت جماعات دينية كثيرة بشكل غير رسمي للعبادة دون تدخل من المجتمع أو الحكومة. ويتعين على الكنائس المسيحية المعترف بها رسمياً التعامل مع مجموعة من الجهات الحكومية، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (للحصول على التأشيرات وتصاريح الإقامة لرجال الدين وبقية العاملين فيها) وكذلك البلدية (لتصاريح البناء). وعلى الرغم من أن التقارير تشير إلى عدم وجود "قائمة" حكومية رسمية بالكنائس المعترف بها، فإن سبع كنائس تمتعت بنوع من الاعتراف الرسمي، الأمر الذي مكنها من العمل علانية. وسمحت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لهذه الكنائس السبعة (وهي الأنجليكانية، والأرمن الأرثوذكس، والأقباط الأرثوذكس، والروم الكاثوليك (كنيسة المالكايت)، والروم الأرثوذكس، والإنجيلية الوطنية (البروتستانت)، والكنيسة الكاثوليكية بالحصول على تأشيرات إقامة لموظفيها الأجانب.

وكان المفهوم على نطاق واسع أن أربعة فقط من هذه الطوائف حظيت باعتراف حكومي كامل بها وسُمح لها بإدارة منشآت مصنفة رسمياً ككنائس وهي الأنجليكانية، والأقباط الأرثوذكس، والإنجيلية الوطنية، والكنيسة الكاثوليكية (بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية والكنيسة المارونية ومجموعات أخرى). إلا أنه كان هناك نظام حصص يحدد عدد رجال الدين وغيرهم من الموظفين الذين يسمح للكنائس باستقدامهم، وقد وجدت بعض الكنائس الحصة المحددة لها كافية بينما وجدت كنائس أخرى غير كافية. كما أن معظم المنشآت الموجودة التابعة للمجموعات الدينية لم تكن مناسبة لخدمة رعاياها.

ولا يسمح لأعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها في القرآن مثل البهائية، والبوذية، والهندوسية (أو الهندوكية)، والسيخية، بإقامة أماكن عبادة رسمية، وإن كان قد سمح لهم بممارسة طقوسهم الدينية في منازلهم بدون تدخل الحكومة.

ولا يوجد أي قانون محدد يمنع إنشاء أماكن العبادة غير الإسلامية؛ إلا أن الحكومة ترفض في الواقع السماح بذلك للمجموعات القليلة التي قدمت طلبات للحصول على رخص لبناء أماكن جديدة للعبادة. وقد منع هذا بعض الجماعات الدينية عن تقديم طلب للحصول على رخصة خلال العام.

وجدت معظم الطوائف المسيحية أنه من المستحيل عليها بناء كنائس جديدة لخدمة العدد المتزايد من رعاياها الأجانب الذي بلغ أكثر من 400 ألف نسمة. وواصلت كنيسة الروم الكاثوليك (كنيسة المالكايت) نضالها الطويل مع مجلس البلدية للحصول على قطعة أرض لبناء كنيسة جديدة. وبعدها تلقت عرضاً مبدئياً في 2005، قام المجلس في نهاية المطاف برفض طلبها في تموز/يوليو 2006.

واتضح من خلال النقاش الدائر في اللجنة الفنية للمجلس أن الإشكال كان في الأساس إشكالا دينيا أكثر مما هو فني. ودفعت القضية العديد من الشخصيات البارزة في مجلس الأمة وعلماء الدين إلى شجب فكرة تشييد مزيد من الكنائس في البلد بشدة. وقد استأنفت الكنيسة قرار المجلس من خلال القنوات القانونية.

وفي حين قُدرت نسبة الشيعة بحوالي 30 % من نسبة السكان الإجمالية، كان هناك أقل من 40 مسجداً شيعياً في البلد وأكثر من ألف مسجد سني. وأعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أنها ستقوم بمنح تصاريح لبناء مساجد للشيعة وكذلك بدفع النفقات المترتبة على ذلك شريطة التحكم بالتبرعات الدينية التي يقدمها الشيعة، كما تفعل بالنسبة لتبرعات السنة. وقاوم الشيعة هذا الطلب. وحسب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فإن الشيعة فضلوا ممارسة شعائرهم الدينية في حسينياتهم (وهي الأماكن المخصصة للقاءات الدينية عند الشيعة)، وذلك لتفادي تدخل الحكومة في شؤونهم. كما أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أيضاً أنه سيتم تخصيص مساجد شيعية في كل المناطق السكنية الجديدة في البلاد.

وعلى عكس الأعوام السابقة، لم تسمح الحكومة للشيعة بتمثيل وقائع استشهاد الحسين، حفيد النبي محمد في عاشوراء، ولم تسمح لهم بتنظيم مسيرات عامة إحياء لذكرى المناسبة. ولكن الحكومة وفرت الأمن للأحياء السكنية الشيعية وسمحت للمصلين بالتجمع سلمياً في الأماكن العامة للمشاركة في طقوس أخرى مرتبطة بعاشوراء.

وواجه المسلمون الراغبون في التحول عن الإسلام إلى ديانة أخرى ضغوطاً اجتماعية كبيرة وكان عليهم عموماً إخفاء انتمائهم الديني الجديد.

منعت الحكومة المبشرين غير المسلمين من التبشير لدى المسلمين، وإن كان قد سمح لهم بخدمة غير المسلمين. ومارست لجنة التعريف بالإسلام، التابعة لسلطة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بنشاط دعوة غير المسلمين إلى الدخول في الإسلام.

ويعتبر تعليم الدين الإسلامي إلزامياً في كل المدارس الحكومية وفي كل المدارس الخاصة التي يوجد فيها طالب مسلم واحد أو أكثر. ويحظر القانون التعليم الديني المنظم بخلاف تعليم الإسلام، إلا أن الحكومة سمحت عملياً بتقديم دروس دينية لغير المسلمين، طالما تم ضمان عدم مشاركة أي طالب مسلم في هذه الدروس. ولم تحاول الحكومة أن تتدخل في شؤون الدروس الدينية المقدمة في المنازل. ونقيد التقارير أن مفتشي الحكومة قاموا بزيارات دورية إلى المدارس الحكومية والخاصة الواقعة خارج حرم الكنائس للتأكد من أنه لا يتم تدريس أي دين فيها سوى الدين الإسلامي. كما قام مفتشو الحكومة بمراقبة التجمعات الدينية المخصصة للعبادة، وذلك للتأكد من عدم وجود أي خطابات قد تكون متطرفة أو تبشيرية أو معادية للحكومة.

لا تسمح الحكومة بإنشاء دور نشر دينية غير إسلامية. وسُمح لشركة خاصة تدعى شركة دار الكتاب المحدودة باستيراد عدد كبير من الأناجيل والمواد الخاصة بالدين المسيحي، بما في ذلك أشرطة فيديو، وأقراص مدمجة، وذلك كي تستخدمها فقط كنائس تلك الطوائف التي تحظى بالاعتراف الحكومي بها. وكانت الشركة المذكورة هي الوحيدة التي لديها رخصة استيراد لمثل هذه المواد التي

تتطلب موافقة المسؤولين الحكوميين المسؤولين عن الرقابة. وقامت الشركة بإمداد المكتبات العاملة داخل المجمعات المسيحية فقط دون سواها بهذه المواد.

وفي نيسان/إبريل حظرت الحكومة مرة أخرى عرض 18 كتاباً في مهرجان مخصص للكتب الإسلامية نظمتها جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهي منظمة غير حكومية محافظة دينياً وترتبط بجماعة الإخوان المسلمين الكويتية. أما الكتب الممنوعة فكان مؤلفوها أفراداً ينتمون إلى التيار الوهابي/السلفي في الإسلام أو كانت تحتوي على كتابات أولئك الأفراد.

ويحظر قانون صادر عام 1980 تجنيس غير المسلمين؛ إلا أنه سُمح للمواطنين الذين كانوا يدينون بالمسيحية قبل عام 1980 بنقل الجنسية إلى أبنائهم.

ويحظر القانون زواج المرأة المسلمة برجل غير مسلم. ولا يشترط القانون على المرأة غير المسلمة الدخول في الإسلام لتتزوج رجلاً مسلماً. ولكن الكثير من النساء غير المسلمات واجهن فعلاً ضغوطاً اقتصادية واجتماعية هائلة لاعتناق الإسلام. وعدم إشهار المرأة إسلامها قد يعني أنه، إذا وقع طلاق بين الزوجين فيما بعد، سيمنح حق حضانة أي أولاد للأب المسلم. كما أن عدم الدخول في الدين الإسلامي قد يعني كذلك أن الزوجة غير مؤهلة لأخذ نصيبها في الميراث في حال وفاة زوجها أو الحصول على الجنسية الكويتية.

الإساءات و التفرقة الاجتماعية

تمتع الشيعة بحرية ممارسة دينهم بدون أي تدخل حكومي؛ ومع ذلك فإن الأقلية الشيعية لم تحصل على حقوق متساوية فيما يتعلق بتوفير المساجد والحصول على التعليم الديني الشيعي وكذلك التمثيل في المستويات العليا في الحكومة.

ولم تكن هناك أي مرافق خاصة بتعليم الأئمة الشيعة في الكويت. ولم تحقق وزارة التربية أي تقدم في دراسة اقتراح شيعي قدم في عام 2005 بتأسيس معهد خاص لتدريب رجال الدين الشيعة في البلد. وبشكل مماثل، لم تظهر أي تطورات جديدة بالنسبة لدعوة أحد الزعماء الشيعة في عام 2005 إلى حذف الإشارات التي تصف الشيعة بغير المؤمنين من الكتب المدرسية في مادة التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية. وتستند هذه الكتب إلى التفسير السني للإسلام.

وفي حين وردت تقارير حول وقوع التفرقة على أساس ديني على المستوى الشخصي، اتفق معظم المراقبين على أن هذه الظاهرة لم تكن واسعة الانتشار. وكانت العلاقات السنوية الشيعية جيدة بوجه عام. وقد أدت التوترات المنبثقة عن النزاعات الإقليمية إلى زيادة الاهتمام بهذه القضية. إلا أنه لم ينجم عنها أي مشاكل ملموسة.

كان هناك تفرقة ضد الشيعة في المؤسسات. وأفاد بعض الشيعة بأنه تم تجاوزهم في الترقيات وأبدوا اشتباههم في أن انتماءهم الديني هو سبب ذلك. و يعد تمثيل الشيعة قليل في فروع معينة من الجيش وأجهزة الأمن.

وعلى عكس السنوات السابقة، لم يبلغ المسلمون الذين اعتنقوا المسيحية عن مضايقات أو تحرشات أو تمييز ضدهم من قبل أرباب عملهم. وهناك انطباع سائد بين خدم المنازل والعمال غير المحترفين بأن معاملتهم ليس فقط على أيدي أرباب عملهم بل ومن المجتمع ككل، سوف تتحسن إذا اعتنقوا الإسلام؛ إلا أن آخرين لم يعتبروا اعتناق الإسلام عاملاً مؤثراً في هذا السياق.

لم ترد أي تقارير عن أعمال معادية للسامية برعاية الحكومة أو بموافقتها. إلا أنه صدرت تعليقات غير رسمية معادية للسامية عن أعضاء البرلمان ووسائل الإعلام ووعاظ المساجد. ولم تتخذ الحكومة أي إجراء لسن قوانين تصون حق اليهود في الحرية الدينية. ولا يوجد مواطنون يهود معروفون في الدولة، كما لا يوجد إلا عدد قليل جداً من اليهود بين العمال الأجانب. وظهرت في العام الماضي أمثلة على معاداة السامية في المناهج التعليمية الحكومية، وبشكل محدد في ما يتعلق بموضوع النزاع العربي الإسرائيلي.

وواصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الترويج لمشروعها "الوسطية" الهادف إلى محاولة نبذ التطرف بين المسلمين وتحسين صورة المسلمين في أوساط غير المسلمين. ومول مركز الوسطية العالمي التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في العام المنصرم مشروع أبحاث رئيسياً لتحليل العوامل التي تدفع الأفراد إلى أن يصبحوا متطرفين دينياً. وكان هدف الدراسة تمكين صناعات القرارات السياسية من اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تحول دون التطرف الديني في البلد.

وللاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً، راجع "تقرير الحرية الدينية في العالم لعام 2007".

د- حرية التنقل و المهجرين داخلياً و حماية اللاجئين و البدون

يحظر الدستور الحد من حرية أي مقيم في التنقل داخل البلد أو اختيار مكان إقامته إلا "ضمن ما ينسجم مع بنود القانون." ولكن الحكومة فرضت في الواقع بعض القيود على حرية التنقل.

وقد ادعى بعض العمال خلال العام أنه لم يسمح لهم بمغادرة المعسكرات السكنية التي يعيشون فيها.

وفي حين أن القانون لا يقر ذلك، تحد أنظمة وزارة الداخلية من قدرة النساء على الحصول على جوازات السفر؛ وتطبيق هذه الأنظمة غير صارم. ويتعين أن تكون المرأة غير المتزوجة في الحادية والعشرين من العمر على الأقل للحصول على جواز سفر للسفر إلى الخارج بدون إذن من قريب ذكر. ويتعين على المرأة المتزوجة الحصول على تصريح من زوجها لطلب الحصول على جواز السفر، إلا أنها لا تحتاج لتصريح من زوجها للسفر إذا كان في حوزتها جواز سفر. لكن يجوز لإدارة الجوازات، بناء على طلب من الزوج، أن تمنع المرأة المتزوجة من مغادرة البلاد من خلال إصدار قرار يمنعها من السفر لمدة 24 ساعة. وبعد انقضاء هذه المدة، يجب استصدار أمر من المحكمة لمنع المرأة المتزوجة من مغادرة البلد. وقد وردت تقارير خلال العام عن حالات فرض حظر على السفر تجاوزت مدتها 24 ساعة بدون أمر من المحكمة.

يتعين حصول جميع القصر الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً على تصريح من الوالد للسفر إلى خارج البلد.

يجيز القانون للحكومة منع سفر أي مواطن أو أجنبي طرف في قضية قانونية ما زال ينظر فيها القضاء. كما يسمح القانون أيضا لأي مواطن بتقديم طلب إلى السلطات لمنع سفر أي شخص آخر يُشتبه في انتهاكه للقانون المحلي. وقد أدى ذلك عملياً إلى منع مواطنين وأجانب من مغادرة البلاد من غير إجراء تحقيقات أو رفع دعاوى أمام المحاكم. ويجوز لأولئك الذين يعتقدون أنه تم إصدار قرار حظر سفر بحقهم أن يقوموا برفع دعوى مدنية ضد الشخص الذي تقدم بطلب منعهم من السفر.

وقام الكثير من أصحاب العمل بمصادرة جوازات سفر موظفيهم الأجانب والاحتفاظ بها، رغم أن ذلك يعتبر عملاً غير قانوني، مجبرينهم بذلك على المكوث في البلد رغماً عنهم. وفي 18 تموز/يوليو، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مرسوماً وزارياً يحظر الاحتفاظ بوثائق سفر العمال في القطاعين الحكومي والخاص، إلا أنه لم يتم فرض تطبيق المرسوم. ويمكن للمحاكم أمر صاحب العمل بإعادة جواز سفر الموظف إليه، ولكن ما حدث على أرض الواقع هو أن الكثير من العمال الأجانب لم يلجأوا إلى القضاء لأسباب مالية أو لكون اللغة حاجزاً يحول دون ذلك. وأفادت سفارات البلدان التي تشكل مصدراً للعمالة أن احتفاظ أصحاب العمل بالجوازات كان مشكلة رئيسية.

يتعين على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخصة الحصول على موافقة الحكومة لحضور المؤتمرات الدولية كممثلين رسميين لهذه المنظمات. وقيدت الحكومة بشدة سفر الأشخاص المنتمين لفئة "البدون" إلى الخارج. إلا أن الحكومة سمحت خلال العام المنصرم لبعض الأفراد الذين ينتمون إلى فئة "البدون" بالسفر إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج.

يحظر القانون إبعاد أو نفي المواطنين قسراً، ولم ترد أي تقارير عن مثل هذه الممارسات خلال العام المنصرم. ويشترط قانون العقوبات إبعاد غير المواطنين المدانين في جنايات بعد انتهاء فترة سجنهم. ووفقاً لهذا لقانون، يمكن سحب الجنسية من المواطنين إذا صدرت ضدهم أحكام في جنايات خلال السنوات العشر الأولى بعد حصولهم على الجنسية، أو إذا تم فصلهم من الخدمة العامة نتيجة لقيامهم "بأعمال مخلة بالأمانة و الشرف" خلال المدة ذاتها، أو إذا تبين أنهم قد استقروا في دولة أجنبية للإقامة فيها والتحقوا بهيئة تقصد تفويض الدولة.

وعلى عكس ما كان يحدث في السنوات الماضية، أصدرت وزارة الداخلية عدداً محدوداً من جوازات السفر لأشخاص من فئة البدون وسمحت لهم بالاحتفاظ بها. وهذه الجوازات صالحة للاستعمال لمدة خمس سنوات، وعلى عكس وثائق السفر التي كان يتم إصدارها في السابق (يشار إليها على أنها جوازات "المادة 17")، لا تتم مصادرة الجوازات إلا بعد عودة المسافر إلى البلد. وعلاوة على ذلك، أصدرت الحكومة خلال العام أكثر من 15 ألف جواز سفر مادة 17. وكان المقيمون من فئة البدون الذين تمكنوا من الحصول على وثائق سفر يعيدون في السنوات السابقة تلك الوثائق عند عودتهم إلى البلد من الخارج. وكان يتعين عليهم للسفر مرة أخرى إلى خارج البلد الحصول على إذن من الوزارة لتسلم جوازات سفرهم.

يحق للدولة أن تسحب الجنسية، وينص القانون على أنه لا يمكن رفع أمور الجنسية إلى المحاكم للنظر فيها. وعملياً، لم يحدث أي سحب للجنسية خلال العام الماضي.

حماية اللاجئيين

لا يكفل القانون منح حق اللجوء وحماية اللاجئين بما ينسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين القانوني وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، التي لم توقعها الدولة. كما أن الحكومة لم تضع نظاماً لتقديم الحماية للاجئين. ولم تمنح الحكومة وضع لاجئ أو لاجئ سياسي. أما عملياً، فقد وفرت الحكومة الحماية من الإبعاد القسري لأولئك الذين يخشون العودة لبلادهم خوفاً من التعرض للاضطهاد. ويمنع القانون إبعاد اللاجئين السياسيين. وقد ذكرت الحكومة أنها لم تقم بإبعاد أي شخص يخشى التعرض للاضطهاد في بلاده؛ إلا أنها كانت تبقي هؤلاء الأشخاص في الكثير من الأحيان رهن الاعتقال بدلاً من السماح لهم بالعيش والعمل في البلد. وقد تعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة وبعض المنظمات الإنسانية الأخرى في مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء. وسمحت الحكومة لحوالي 10 آلاف لاجئ فلسطيني بالعيش والعمل في البلد وتبنت بعض التدابير لجعل الإقامة في البلد أسهل بالنسبة لهم مما هي بالنسبة للآخرين من غير المواطنين.

لم تسمح الحكومة للجنة الدولية للصليب الأحمر بالتحقق مما إذا كان المبعدون يعترضون على العودة إلى بلدانهم الأصلية واحتجرت الراضين العودة إلى بلادهم إلى حين قيامهم إما بتغيير رأيهم أو وضع ترتيبات سفر بديلة.

البدون

تكتسب الجنسية عن طريق الوالد دون سواه. وقد ظل الوضع القانوني لعشرات الآلاف من المقيمين المنتمين إلى فئة "البدون"، وهم أشخاص تربطهم صلات إقامة بالبلد ولكنهم يفتقرون إلى، أو يخفون الوثائق الخاصة بأي تابعة أو جنسية مشكلة عاقبة دون حل. ولا يعرف بالضبط عدد المقيمين المنتمين إلى فئة البدون. واللجنة التنفيذية الخاصة بالمقيمين بصورة غير قانونية، وهي هيئة إدارية ضمن وزارة الداخلية، هي الجهة المكلفة بشؤون البدون. وكان لدى اللجنة ملفات خاصة بحوالي 90 ألف شخص من البدون، ولكن معظم التقديرات تشير إلى أن مجمل عددهم يصل إلى أكثر من 100 ألف نسمة. وجاء في تقرير أصدرته وزارة التخطيط في حزيران/يونيو أن عدد البدون كان يبلغ 104,424 نسمة في نهاية عام 2006. وما زالت الحكومة تمارس التفرقة بشكل فاعل ضد البدون منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي في مجالات كالتعليم والتوظيف والرعاية الطبية وحرية التنقل. ويرث أولاد البدون الذكور وضع الوالد القانوني غير المحدد، حتى لو كانت أمهاتهم مواطنات كويتيات.

ويمنع أولاد البدون من الدراسة في المدارس الحكومية. وقد أسس أحد أعضاء العائلة الحاكمة في عام 2004 صندوقاً خيرياً لتغطية تكاليف التحاق أولاد البدون بالمدارس الخاصة؛ ولكن ناشطين ومصادر من البدون قالت إن تمويل الصندوق لم يكن كافياً لتغطية احتياجات الكثير من الأطفال البدون.

وعلى عكس السنوات السابقة، بدأت الحكومة تقبل في تشرين الثاني/نوفمبر طلبات من البدون للانضمام إلى الشرطة. وكانت الحكومة منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، وخاصة بعد تحرير البلد في عام 1991، لا تسمح للبدون بالعمل في معظم الوظائف الحكومية. وكان البدون يعملون بحرية في جميع الوزارات الحكومية قبل تلك الفترة و يتركزون بشكل خاص في وزارتي الداخلية والدفاع. كما خدم بعضهم في الجيش في الرتب دون ضابط، رغم أن البدون الآن ممنوعون

من الالتحاق بالجيش. وقد جعلت الحكومة من الصعب على البدون الحصول على الوثائق الرسمية الحكومية الضرورية للعمل كشهادة الميلاد، والهوية الشخصية المدنية، و رخصة القيادة، و وثيقة الزواج. وفي آذار/مارس 2006 سمحت الحكومة لمن ينتمون إلى فئة البدون بتجديد وثائق الهوية. وكان الكثيرون منهم قد عجزوا عن تجديد هذه البطاقات طيلة خمس سنوات أو أكثر. وقد اشتكى بعض البدون من أن البطاقة نفسها لا تسمح لهم بالحصول على عمل أو الحصول على وثائق أخرى وبأن إصدار البطاقات كان وسيلة تتيح للحكومة تعقبهم.

في 6 كانون الثاني/يناير، بدأت الحكومة قبول طلبات البدون للحصول على رخصة القيادة؛ ولكن الكثيرين شعروا بالقلق لأن الرخص حددت وضع حاملها من البدون على أنه "مقيم بصورة غير قانونية". وشعر البدون بالقلق من أن يتم استخدام هذا في ما بعد كدليل على أنهم غير مواطنين. وأدى الجدل والخلاف إلى توقف الحكومة عن إصدار الرخص. وفي 30 حزيران/يونيو، بدأت الحكومة إصدار جوازات سفر خاصة إلى فئات معينة من البدون، كالذين يحتاجون إلى علاج طبي في الخارج والذين يمارسون مهناً معينة.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، منحت الحكومة الجنسية لـ573 شخصاً من فئة البدون. وقد منحت الحكومة الجنسية لحوالي 400 شخص من البدون في عام 2006 ولـ1800 في عام 2005. ولم يسمح إلا للبدون الذين كانوا مسجلين بحلول عام 2000 ببدء إجراءات اكتساب الجنسية. وينص القانون على أن البدون القادرين على إثبات وجود علاقات كافية تربطهم بالبلد (وجودهم أو وجود أسلافهم في البلد قبل عام 1965) مؤهلون للتقدم بطلب الجنسية مباشرة. وقد حصل في السنوات القليلة الماضية ما مجموعه 10,600 شخص من فئة البدون على الجنسية. وبحلول نهاية العام، كان هناك 89,779 طلب جنسية قدمها أشخاص من فئة البدون وما زالت عالقة لم يبت في أمرها.

ولم يتمكن الكثير من البدون من تقديم وثائق تثبت وجود علاقات كافية تربطهم بالبلد أو تقديم أدلة على جنسيتهم الأصلية، لأنهم كانوا حقاً لا ينتمون إلى جنسية أي بلد. ولكن الحكومة أصرت على أن الأغلبية الساحقة من البدون، وقد قدرت عددها بحوالي 26 ألف شخص خلال الأعوام القليلة الماضية، تخفي هويتها الحقيقية، وأن معظم البدون هم مواطنون عراقيون وسعوديون وسوريون وإيرانيون يريدون التمتع بالمزايا الاجتماعية المتوفرة في الكويت.

وقد تمكن البدون، بعد حصولهم على الوثائق، من الحصول على تصاريح الإقامة وغيرها من الأوراق الرسمية. ولكن البدون الذين يصرحون بكونهم رعايا دولة أخرى يفقدون فرصة الحصول على الجنسية، كما يفقدها أعضاء عائلاتهم. وقد قبض خلال العام على الكثير من البدون الذين كانوا يحملون جوازات سفر مزورة من بلدان كجمهورية الدومينيكان ونيجيريا. وقد ادعوا أنهم من بلدان لا تربطهم بها أي علاقة كي يسهلوا على أنفسهم الحصول على الوثائق والعمل. ولم ترد خلال العام أي تقارير عن اتخاذ الحكومة قراراً بشأن جنسية شخص من فئة البدون بدون سماع الدعوى والنظر فيها. واستمر ورود تقارير عن حصول البدون على وثائق مزورة كي يتمكنوا من التقدم بطلب الجنسية.

وقد أثارت قضية منح الجنسية للبدون شقاً كبيراً في المجتمع بسبب المضامين السياسية والاقتصادية والمضامين المتعلقة بالميزانية على المدى الطويل التي ينطوي عليها منح الجنسية و المزايا

الاجتماعية السخية التي ترافقها. وأشار بعض المراقبين إلى أن التنافس القبلي يوضح أيضاً سبب معارضة بعض المواطنين تجنيس البدون.

القسم 3 احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

ينص الدستور على أن "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة والتي هي مصدر السلطات جميعاً". وقد تمتع المواطنون بحق تغيير ممثليهم في السلطة التشريعية من الحكومة ولكن ليس في السلطة التنفيذية. كما ينص الدستور على أن الدولة إمارة وراثية، يحكمها أمير من ذرية مبارك الصباح الذي كان حاكماً للبلاد خلال الفترة من 1896 إلى 1915. ويتعين أن يوافق مجلس الأمة المنتخب على ولي العهد (الأمير التالي) الذي يزكيه الأمير. وفي حالة رفض المجلس مرشح الأمير، يرفع الأمير ثلاثة أسماء إلى مجلس الأمة يتعين على المجلس اختيار أحدها. ويجوز للمجلس أن يخلع الأمير من منصبه إذا أعلن المجلس عدم أهليته للحكم. وفي يناير/كانون الثاني 2006، مارس المجلس هذه الصلاحية للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

ووفقاً للقانون يتولى الأمير السلطة التنفيذية ويشترك في السلطة التشريعية مع مجلس الأمة المنتخب. ويقوم الأمير بتعيين رئيس للوزراء يترأس مجلساً (مجلس وزراء) مكوناً من 16 وزيراً يشترط موافقة الأمير على تعيينهم. ويجب أن يكون واحد على الأقل من الوزراء عضواً منتخباً في مجلس الأمة.

يمنح القانون الأمير حق تعليق العمل بأحكام مجلس الأمة وممارسة الحكم بموجب المراسيم في حالة الطوارئ عند إعلان الأحكام العرفية، وإن كان يشترط موافقة مجلس الأمة على قرار الأمير إعلان الأحكام العرفية. وينص الدستور على جلوس أعضاء مجلس الوزراء في مجلس الأمة والتصويت على التشريعات. يتكون مجلس الأمة من 50 عضواً منتخباً، مدة دورة كل منهم 4 سنوات، وذلك بالإضافة إلى أعضاء مجلس الوزراء الذين يشاركون في المجلس كأعضاء بحكم مناصبهم. ويتعين أن يوافق مجلس الأمة على جميع التشريعات. وإذا أصدر الأمير قانوناً جديداً ولم تكن دورات المجلس منعقدة، يجب طرح القانون لإقراره لدى عودة المجلس للانعقاد.

ويطلب الأعضاء بشكل منتظم من الوزراء الممثل أمام كامل أعضاء مجلس الأمة للرد على مساءلات رسمية التي تُعرف "بالاستجوابات"، وذلك عندما يكون الأعضاء غير راضين عن أداء إحدى الوزارات. وخلال العام المنصرم، أدى الضغط الذي مارسه مجلس الأمة، بما في ذلك التهديد بالتصويت بحجب الثقة، إلى استقالة بعض الوزراء أو إعفائهم من مناصبهم. وفي 19 شباط/فبراير، استجوب مجلس الأمة وزير الصحة، مما أدى إلى استقالة الوزارة بكاملها. وتضمنت الوزارة الجديدة وزيراً جديداً للصحة الذي ما لبث أن استقال في آب/أغسطس عند التهديد باستجوابه. وفي 25 حزيران/يونيو، استجوب المجلس وزير النفط، على الجراح، مما أدى إلى استقالته في 30 حزيران/يونيو. وكان من المقرر أن يستجوب المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2006 وزير الإعلام، الذي قدم استقالته في اللحظة الأخيرة قبل انعقاد الجلسة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

في أيار/مايو 2006، مارس الأمير صلاحياته الدستورية لحل مجلس الأمة. وجاءت تلك الخطوة بعد عدم تمكن المجلس من التوصل إلى اتفاق حول خفض عدد الدوائر الانتخابية من 25 دائرة إلى خمس دوائر. وطبقاً للدستور، يتعين على الأمير إجراء انتخابات جديدة في غضون شهرين من حل المجلس، وقد حدد الأمير يوم 29 حزيران/يونيو موعداً لإجراء تلك الانتخابات.

ويشترط في المواطن، كي يمكنه التصويت في انتخابات مجلس الأمة، أن يكون في الحادية والعشرين من العمر على الأقل، وأن يحمل الجنسية الكويتية على الأقل منذ عشرين عاماً، وألا يكون عضواً في القوات المسلحة، أو الشرطة، أو في أي قوات نظامية أخرى تابعة لوزارة الداخلية، باستثناء الحرس الوطني. كما يجب أن يكون المرشحون مواطنين يجيدون قراءة وكتابة اللغة العربية، ويبلغون من العمر ثلاثين عاماً على الأقل.

وكانت انتخابات مجلس الأمة في حزيران/يونيو 2006 أول انتخابات عامة تمتعت فيها المرأة بحق الاقتراع والترشح. وكان قانون عام 2005 الذي منح المرأة كامل الحقوق السياسية قد اشترط تقيدها بأحكام الشريعة لدى مشاركتها في النشاطات السياسية. ولم تستخدم صيغة هذا الاشتراط للحد من حق المرأة في التصويت أو الترشح في انتخابات عام 2006. ولم تكن هناك أي أحزاب سياسية. وقد وردت تقارير عن قيام الحكومة والمعارضة بشراء الأصوات. ومع ذلك، فإن المراقبين المحليين والصحافة اعتبروا الانتخابات حرة ونزيهة بشكل عام، وذلك بحكم وجود منافسة حقيقية على المقاعد وعدم ورود تقارير تذكر عن حدوث انتهاكات في إجراءات التصويت وفرز الأصوات. وأدت هذه الانتخابات إلى زيادة عدد مقاعد الكتل المعارضة للحكومة في مجلس الأمة من 29 إلى 34 مقعداً.

لم يُسمح لحوالي 30,000 مواطن بالتصويت لأنهم كانوا يقيمون خارج الحدود الرسمية للدوائر الانتخابية. وبلغ عدد من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم 340,248 ناخباً، 57 بالمئة منهم من النساء. وكان أحد الأسباب الرئيسية للفرق الكبير بين عدد الناخبات والناخبين منع المواطنين العاملين في معظم فروع الجيش والشرطة من التصويت. ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى ذلك كونه تم تسجيل النساء بصورة أوتوماتيكية في حين لم يتم تسجيل الرجال بنفس الطريقة. وقد تنافس في الانتخابات ما مجموعه 249 مرشحاً، بينهم 27 امرأة، على الفوز بمقاعد مجلس الأمة الخمسين. وذكرت مصادر صحفية أن نسبة 66% من الناخبين المسجلين في الدوائر الانتخابية أدلوا بأصواتهم فعلاً، وكان 58% منهم من النساء المؤهلات للاقتراع.

دخلت المعركة الانتخابية 32 مرشحة. وانسحب عدد من المرشحات لأسباب مختلفة، ولكن بقيت 27 مرشحة على بطاقات الاقتراع حتى انتهاء الانتخابات. ولم تفز أي منهن بمقعد في مجلس الأمة. وكان قد تم في السابق تحديد خريف عام 2007 موعداً لإجراء الانتخابات؛ ولكن، نظراً لحل الأمير المجلس في أيار/مايو 2006، أصبح من الضروري إجراء الانتخابات خلال 60 يوماً من ذلك الموعد بناءً على الدستور. وهكذا لم يكن لدى المرشحين سوى شهر واحد لتنظيم حملاتهم الانتخابية. وقد اعتبر كثيرون هذا الأمر عاملاً أضعف فرص النساء في الفوز نظراً لافتقارهن إلى الخبرة في الحملات الانتخابية مقارنة بالرجال. وواجهت عدة نساء مضايقات وتحرشات. وتم تشويه ملصقات الدعاية الخاصة بحملة إحدى المرشحات الانتخابية. وانسحبت مرشحة أخرى إثر تهديدها بالقتل، وتردد أن هذه التهديدات صدرت عن أفراد قبيلتها. واشتكت بعض المرشحات من أن مسؤولي الانتخابات تعاملوا معهن باستخفاف. إلا أنه كان بمقدور النساء، بشكل عام، التنافس بحرية.

وكان للناخبات من النساء أيضا تأثير على مجرى الحملات الانتخابية. ونظم المرشحون الرجال، حتى أولئك الذين كانوا قد صوتوا ضد منح المرأة حق الاقتراع، نشاطات خاصة للناخبات. وحظيت القضايا التي تُعتبر ذات أهمية خاصة للنساء، مثل التعليم وشؤون فئة "البدون"، باهتمام خاص. وتطوعت النساء كعاملات في الحملات الانتخابية على كل الأصعدة لكل من المرشحات النساء والمرشحين الرجال. ودُكر أن بعض الرجال أمروا قريباتهم من النساء بالتصويت لمرشحين محددين بعينهم، رغم أن الاقتراع كان سرّيا.

وفي انتخابات أجريت في نيسان/إبريل 2006 لملء مقعد شاغر في مجلس البلدية، قامت النساء بالتصويت والترشح للمرة الأولى في تاريخ البلاد. وتبلغ مدة دورة مجلس البلدية 4 سنوات، وهو يتألف من 16 عضواً يتم انتخاب 10 منهم بينما تعين الحكومة الستة الآخرين. ويتمتع مجلس البلدية بنفوذ كبير لأنه يتحكم، من بين ما يتمتع به من سلطات، في تخصيص الأراضي للاستخدامات العامة والخاصة. وترشحت سيدتان للمقعد، وحصلت واحدة منهما على ثاني أعلى نسبة من الأصوات. وأفادت تقارير وسائل الإعلام أن نسبة مشاركة النساء المؤهلات للاقتراع بلغت 29% بالمقارنة مع النسبة الكلية التي بلغت 38%. وواجهت النساء بعض الصعوبات في تخطي المحرمات التي فرضتها الأعراف الاجتماعية السائدة، إلا أنه لم تكن هناك أي عقبات مباشرة أمام مشاركتهن في الانتخابات. وقد تم انتقاد المرشح الذي فاز بالمقعد لأنه أجرى انتخابات فرعية، وهو أمر غير قانوني. ومع ذلك اعتبر المراقبون المحليون والصحافة هذه الانتخابات انتخابات حرة ونزيهة.

هناك حظر غير رسمي على الأحزاب السياسية، وذلك رغم عدم وجود أي قانون يصرح بتشكيلها أو يحظره. إلا أن هناك العديد من الكتل غير الرسمية منظمة بشكل جيد وتعمل إلى حد بعيد مثل الأحزاب السياسية. وقد عملت هذه الكتل بنشاط في انتخابات مجلس الأمة. ويجب على مرشحي أنفسهم لعضوية مجلس الأمة ترشيح أنفسهم بصفتهم الفردية ويحق لهم ترشيح أنفسهم في أي من الدوائر الانتخابية في الدولة.

كانت هناك في انتخابات عام 2006 25 دائرة انتخابية، وتم انتخاب المرشحين الاثنتين الأولين اللذين فازا بأكثر عدد من الأصوات في كل دائرة بعد اقتراع من جولة واحدة. وفي تموز/يوليو، أصدر مجلس الأمة قانوناً لتقليص عدد الدوائر الانتخابية من 25 دائرة إلى خمس دوائر، وذلك من أجل الحد من توفر فرص شراء الأصوات. وبموجب هذا القانون الجديد، يختار كل ناخب أربع مرشحين، ويحصل الفائزون العشرة بأكثر عدد من أصوات الناخبين من كل دائرة على المقاعد في البرلمان.

وقد قام رئيس الوزراء في عام 2005 بتعيين امرأتين في مجلس البلدية، وهو الهيئة المكونة من أعضاء منتخبين وآخرين معينين. وفي 25 آذار/مارس، [2007] عين رئيس الوزراء السيدة معصومة المبارك وزيرة للصحة. وكانت هذه السيدة قد أصبحت أول امرأة تشغل منصب وزير في حزيران/يونيو 2005، عندما تم تعيينها كوزيرة التخطيط و وزيرة دولة لشؤون التنمية الإدارية. وأصبحت في تموز/يوليو 2006 وزيرة مواصلات أيضاً. وقد استقالت معصومة المبارك في 24 آب/أغسطس من منصبها كوزيرة للصحة. وفي 25 آذار/مارس، أصبحت نورية الصبيح ثاني سيدة تشغل منصب وزير لدى تعيينها وزيرة للتربية والتعليم. كما شغلت نساء مناصب غير سياسية رفيعة نسبياً في وزارات معينة.

وكانت وزيرة المواصلات السيدة معصومة المبارك أحد وزيرين شيعيين في الحكومة المكونة من 16 عضواً التي تم تعيينها في آذار/مارس، وهو نفس عدد الوزراء الشيعة في الحكومة السابقة. وكان هناك من بين الأعضاء الخمسين المنتخبين في مجلس الأمة أربعة من الشيعة، مقارنة بخمسة أعضاء شيعة في مجلس الأمة السابق.

الفساد الحكومي والشفافية

ينص الدستور على فرض عقوبات جنائية على المسؤولين الحكوميين الفاسدين؛ إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال، و قام مسؤولون حكوميون في كثير من الأحيان بممارسات فاسدة دون خوف من العقاب. وتظهر مؤسسة مؤشرات الحكم الدولية الصادرة عن البنك الدولي أن الفساد كان مشكلة في العام المنصرم.

اكتشفت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية خلال العام العديد من الحالات التي قام فيها موظفون في الوزارة بتزوير وثائق تمكّن من استقدام العمال الأجانب. وألقت الشرطة القبض على العديد من الأشخاص، وفتحت تحقيقات، وأعلنت أنها ستشدد الإجراءات للحيلولة دون حدوث عمليات تزوير جديدة للوثائق. كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإغلاق بعض الشركات التي كانت تقوم باستقدام العمال الأجانب بشكل غير قانوني.

وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر أعلن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن الوزارة أحالت 139 صاحب عمل إلى المحكمة لانتهاكهم قانون العمل من خلال تزوير الوثائق، كما ذكر أعلاه، وتم إغلاق شركتين بشكل دائم في حين فرضت غرامات على عدة شركات أخرى.

ولم تحدث أي تطورات في قضية عام 2006 المتعلقة بضابط قسم التحقيقات الجنائية الذي وافق على اعتقال شخص أردني وتحويل 5,5 مليون دولار، (1,5 مليون دينار) إلى حساب رجل أعمال كويتي في أحد المصارف، وكل ذلك بناء على طلب رجل الأعمال الكويتي. وقد وجه عضو في مجلس الأمة انتقاداً علنياً لاستجابة النظام القضائي الضعيفة على الحادث، وقامت السلطات في ما بعد باحتجاز عضو البرلمان في مركز للشرطة إلى أن تدخل رئيس المجلس لإطلاق سراحه من الاحتجاز بدون كفالة.

وفي آذار/مارس 2006 قامت الحكومة بمنح رخصة لجمعية الشفافية الكويتية، وهي منظمة غير حكومية تركز على مكافحة الفساد. وأعلنت الجمعية عن عزمها نشر مؤشرات فساد خاصة بالمؤسسات الحكومية ولكنها لم تكن قد فعلت ذلك بحلول نهاية العام.

كشفت عدة أعضاء في مجلس الأمة عن موجوداتهم المالية، رغم أنه لا يوجد قانون يفرض عليهم القيام بذلك.

يسمح القانون للمواطنين ولغير المواطنين على حد سواء بالاطلاع على المعلومات الرسمية الحكومية غير السرية. وقد قامت الحكومة بتطبيق هذا القانون.

القسم 4 موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية وغير حكومية على التحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان:

يسمح القانون بوجود منظمات غير حكومية؛ إلا أن الحكومة استمرت في رفض منح التراخيص للبعض منها. ولا يجوز لهذه المنظمات الانشغال بالأنشطة السياسية المباشرة، كما أنها ممنوعة من بث النزعات الطائفية. ويجب على هذه المنظمات إثبات كون وجودها يخدم الصالح العام. وكانت المنظمات غير الحكومية المحلية الوحيدة الموجودة في دولة الكويت التي تركز نفسها لموضوع حقوق الإنسان، هي جمعية حقوق الإنسان الكويتية، والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. وقد قامت جمعية حقوق الإنسان الكويتية التي بدأت عملها منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ثم حصلت على الترخيص الرسمي لها في عام 2004، بإعداد تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في البلد في الماضي، ونشر مجلة بشكل غير منتظم، وإجراء مقابلات مع بعض كبار مسؤولي الحكومة من وقت لآخر. أما الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان، فأُنشئت عام 2005. وهي تهدف إلى العمل من أجل حقوق الإنسان من وجهة نظر إسلامية. وقد تحدثت قياديتها عن قضايا حقوق الإنسان مثل معاملة العمال الأجانب ومن ينتمون إلى فئة "البدون"، لكن المنظمة لم تكن قد قامت بنشر أي شيء سوى كتيب خاص بها يصف المنظمة ولم تكن قد مارست أي نشاط بحلول نهاية العام. وهناك منظمات محلية أخرى غير حكومية و مرخصة تركز نشاطاتها لخدمة مجموعات معينة من السكان مثل النساء أو الأطفال أو العمال الأجانب أو السجناء أو المعاقين، وهذه المنظمات تعمل بحرية بدون أي تدخل من الحكومة. كما مارس عدد غير معروف من جماعات حقوق الإنسان المحلية غير المرخصة نشاطاته في العام المنصرم من دون تدخل الحكومة.

تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية بزيارة البلد وإقامة مكاتب لها في الكويت، ومع ذلك لم تمارس أي من هذه المنظمات الدولية أنشطتها في البلد. وقد أجرت منظمة واحدة على الأقل، هي المنظمة الدولية للاجئين، دراسة عن حقوق الإنسان ونشرت الدراسة بدون تدخل حكومي. وقد تناول التقرير الذي أصدرته المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر وارتكز إلى الأبحاث التي تم إجراؤها في تموز/يوليو الصعوبات التي يواجهها الكثير من البدون في حياتهم اليومية.

وقد تعاونت الحكومة بشكل كامل مع مسؤولي الأمم المتحدة الذين يعدون التقارير الخاصة عن العراق وإيران وكذلك مع الممثل رفيع المستوى الخاص للأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بمواطنيها المفقودين في العراق منذ نهاية حرب الخليج. وسمحت الحكومة لمنظمات دولية حكومية بزيارة الكويت.

وتوجد أيضا لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجلس الأمة، وهي هيئة استشارية. وقد اقتصر عملها خلال العام الماضي إلى حد بعيد على الاستماع إلى شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان التي قدمها أفراد.

القسم 5 التفرة و الإساءات الاجتماعية والاتجار بالبشر

يحظر القانون التمييز على أساس العرق أو الأصل أو الإعاقة أو اللغة؛ إلا أن الحكومة لم تقم في الواقع بتطبيق قوانين مكافحة التمييز بشكل منتظم أو ثابت. وقد ميّزت مجموعة من القوانين والأنظمة ضد النساء وغير المواطنين وخدم المنازل.

المرأة

أصبح للمرأة الكويتية الآن حقوق سياسية؛ إلا أنها ما زالت تواجه التفرقة ضدها في مكان العمل وفي قوانين الأحوال الشخصية الكويتية. ولكن النساء حصلن على مناصب رفيعة في الحكومة ومؤسسات الأعمال.

ما زال العنف ضد المرأة مشكلة حقيقية كبيرة يتم إغفالها. ويعتبر الاغتصاب جريمة عقوبتها القسوى الإعدام، وهي عقوبة يصدرها البلد في حق مرتكبي هذه الجريمة. وقد تحدثت وسائل الإعلام عن مئات حالات الاغتصاب في العام المنصرم. وكان الكثير من الضحايا خادمت منازل غير كويتيات. وقامت الشرطة في بعض الأحيان باعتقال المغتصبين، وتمت محاكمة عدد منهم وإدانتهم خلال العام؛ إلا أنه لم يتم تطبيق القوانين الخاصة بالاغتصاب بشكل فعال دوماً. وقالت مصادر دبلوماسية غير كويتية وغير أميركية إن الضحايا قلن إن بعض مراكز الشرطة والمستشفيات تعاملت مع قضاياهن بالشكل الملائم، ولكن الكثير منها لم يفعل ذلك.

لا يحظر القانون بشكل محدد العنف الأسري ضد النساء، وإن كان يتم التعامل قضائياً مع هذه الحالات على أنها اعتداء جسدي ويحاكم مرتكبوها على هذا الأساس. وتفيد التقارير أن كل قسم من أقسام الشرطة الـ 83 في البلد تلقى شكاوى أسبوعياً عن حالات إساءة معاملة داخل الأسرة. وعلى الرغم من إدانة المحاكم الأزواج بالاعتداء على زوجاتهم، إلا أنه لم يتم التبليغ عن معظم قضايا العنف الأسري، وخاصة خارج العاصمة. كما أن الأزواج الذين اعتدوا على زوجاتهم نادراً ما كانوا يواجهون، إذا أدينوا، عقوبات شديدة. ولم يتم تجريم اغتصاب الأزواج لزوجاتهم.

لا توجد أي دور إيواء أو خطوط اتصال مباشر لضحايا العنف المنزلي، وإن كانت الحكومة قد افتتحت ملجأ في 24 أيلول/سبتمبر لخدم المنازل.

وخلال العام المنصرم أفادت بعض النساء من غير المواطنات المتزوجات من رجال كويتيين بوقوع حالات من العنف الأسري وبدعم اتخاذ الشرطة أي إجراءات حيال ذلك أو بقيامها بالتحيز ضدهن. و يحق قانونياً لضحية العنف الأسري رفع شكوى إلى الشرطة وطلب توجيه تهم رسمية إلى مرتكب الإساءة؛ أما على أرض الواقع، فنادرًا ما قام ضباط الشرطة باحتجاز مرتكبي العنف الأسري حتى إذا توفرت الأدلة الموثقة على ذلك مثل شهادة الشهود والتقارير الطبية الصادرة عن المستشفيات وشهادة الأخصائي الاجتماعي. ويحق للمرأة التي أسيتت معاملتها التقدم بطلب للحصول على الطلاق على أساس إصابتها بأذى جسدي، إلا أن القانون لا يضع معياراً واضحاً لتحديد ما يشكل أذى. وبالإضافة إلى ذلك، على المرأة أن تقدم على الأقل شاهدين من الذكور (أو شاهداً ذكراً وامرأتين) للشهادة بإصابتها بالأذى. وذكرت التقارير أن بعض الأشخاص رشوا ضباط الشرطة كي يعضوا الطرف عن اتهامات العنف الأسري.

جرائم الشرف محظورة في الكويت؛ إلا أن القانون الجنائي يخفف العقوبات المنصوص عليها لمثل هذه الجرائم إلى مستوى الجرح. والعقوبة القصوى هي ثلاث سنوات حبس. وعلى العكس من عام 2006، لم ترد أي تقارير عن وقوع جرائم شرف خلال العام.

قامت الشرطة بتطبيق القوانين الخاصة بممارسة السمسرة الجنسية والدعارة بشكل فعال، مع الإعلان عن حالات قبض جديدة بشكل منتظم. وبشكل عام تم إبعاد المومسات إلى دولهن، إلا أنه تم إطلاق سراح البعض بعد التوقيع على تعهد بحسن السلوك. وحُكم على السماسرة بأحكام مشددة بالسجن. وقد تم تجنيد أو خطف بعض خادمت المنازل الأجنبية اللاتي لم يحصلن على عمل أو الهاربات من منازل المخدمين لممارسة الدعارة.

لا يوجد قانون محدد يعالج مسألة التحرش الجنسي. وقد وصفت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان التحرش الجنسي ضد المرأة في مكان العمل بأنه مشكلة متفشية ولكن لا يتم الإبلاغ عنها. وفي حين أنه لم تتوفر أي إحصاءات رسمية عن المشكلة، أجرت صحيفة القبس استطلاعاً لرأي مئة سيدة من مهن مختلفة، قالت 40 بالمئة منهن إنهن واجهن تحرشاً جنسياً.

واستمر تعرض النساء للتحيز القانوني والاقتصادي والاجتماعي ضدهن. و تتحيز الشريعة ضد النساء في الإجراءات القضائية وفي حرية التنقل والزواج. كما أن الميراث تحكمه الشريعة الإسلامية التي تختلف أحكامها وفقاً للمذاهب الإسلامية التي تنتمي إليها فئات الشعب المختلفة. ففي حالة عدم وجود وريث ذكر مباشر، يجوز للمرأة الشيعية أن ترث جميع الممتلكات، بينما تحصل المرأة السنية على حصة منها فقط، مع تقسيم بقية الإرث بين الأخوة والأعمام والذكور من أولاد عم المتوفى. ويحق للأسرة الكويتية (ويجب دائماً أن تشمل كل "أسرة" ذكراً واحداً على الأقل) تلقي منزل أو قطعة أرض وحوالي 70 ألف دينار كويتي (240,400 دولار) كقرض حكومي بدون فائدة ("بدل سكن") لشراء منزل. وتقوم الحكومة بتسجيل المنزل باسم الزوج والزوجة معاً. وعلى الرغم من ذلك فإنه في حالة وقوع الطلاق تفقد المرأة الكويتية حقها في المنزل بغض النظر عن المبلغ الذي قامت بتسديده من القرض. وقد يحق لها الاستمرار في الإقامة في المنزل إن كانت حاضنة لأطفال قصر من هذا الزواج، إلا أنه يتعين عليها ترك المنزل بمجرد وصول عمر أطفالها إلى سن 18 عاماً. ولا يمكن قانونياً للمطلقة وأطفالها القصر أو المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي الحصول على بدل سكن من الحكومة.

توجد في مجلس الأمة لجنة مختصة بشؤون المرأة. وقد عقدت اللجنة خلال العام الماضي مؤتمراً حول قضايا المرأة واقترحت قانوناً لزيادة المساعدات التي تتلقاها النساء الراغبات في البقاء في المنزل بدل الذهاب إلى العمل للاعتناء بأفراد أسرهن.

يكفل القانون حصول المرأة على "أجر مساوي للرجل في حالة قيامها بنفس عمله". ويحظر القانون على المرأة العمل في "الصناعات الخطرة" والأعمال "الضارة" بالصحة. وقد أدخل مجلس الأمة في حزيران/يونيو تعديلاً على قانون العمل في القطاع الخاص (رقم 38 لعام 1964) يحظر عمل النساء في معظم الحقول إلى ما بعد الساعة الثامنة مساءً. وأكدت سيدات متعلمات أن طبيعة المجتمع المحافظة تحد من فرص العمل بالنسبة للنساء. وتقدر نسبة المواطنات الكويتيات العاملات بـ40 بالمئة من مجمل عدد النساء البالغات سن العمل.

يفرق القانون ضد السيدات الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين. فعلى العكس من المواطنين الذكور، لا يحق لهؤلاء النساء الحصول على معونة السكن الحكومية، كما يحتم القانون أيضا عليهن دفع رسوم إقامة لأزواجهن وأبنائهن قيمتها 734 دولاراً أميركياً (200 دينار كويتي). ولا يعترف القانون بالزواج كأساس لمنح الإقامة للزوج الأجنبي. وبدلاً من ذلك فإن القانون يمنح الإقامة فقط في حالة كون الزوج موظفاً. وعلى النقيض من ذلك، فإن الرجال الكويتيين المتزوجين من غير كويتيات لا يفرض عليهم دفع رسوم إقامة عن زوجاتهم، كما يكون حق الإقامة للزوجات مكفولاً لهن على أساس الزواج. ويحق للزوجات غير الكويتيات الحصول على الجنسية من أزواجهن المواطنين، ولكن الزوجات المواطنات لا يحق لهن نقل الجنسية لأزواجهن غير المواطنين، أو لأولادهن.

يفرض القانون الفصل بين الذكور والإناث في كل صفوف الجامعات العامة والخاصة. وقد طبقت الجامعات الحكومية هذا القانون بصرامة أكثر من الجامعات الخاصة.

الأطفال

إن الحكومة ملتزمة عموماً بضمان حقوق الأطفال الكويتيين ورفاهيتهم.

لم تصدر الحكومة شهادات ميلاد لأطفال البدون، مما أدى إلى حرمان هؤلاء الأطفال من الخدمات الحكومية.

والتعليم مجاني حتى نهاية المستوى الجامعي. والتعليم الابتدائي والثانوي إلزامي وعام. وقدرت وزارة التربية مجمل عدد المدرجين في مرحلة التعليم الابتدائي بنسبة 89% للسنة الدراسية 2004-2005، وهي آخر سنة تتوفر الإحصاءات بشأنها. وقد وفرت فرص متساوية للذكور والإناث من الأطفال لتحصيل العلم.

توفر الحكومة رعاية صحية مجانية وخدمات عديدة أخرى للأطفال الكويتيين؛ أما الأطفال غير المواطنين فيتعين عليهم دفع مبلغ رمزي حتى يمكنهم الاستفادة من خدمات المرافق الصحية ودفع رسوم إضافية للحصول على العناية المتخصصة. وقامت المستشفيات الحكومية بتوفير عقاقير معينة للمواطنين مجاناً، لكنها فرضت على غير المواطنين دفع رسوم للحصول عليها. وقد توفرت للأولاد والبنات حقوق متساوية في الحصول على نفس نوعية العلاج الطبي.

لا توجد أنماط اجتماعية من سوء معاملة الأطفال في الكويت، على الرغم من وجود بعض الحالات الفردية.

السن القانونية لزواج الفتيات هي 15 سنة، ولكن بعض الفتيات من المواطنات الأصغر سناً تزوجن ضمن المجموعات السكانية القبلية. وقدرت وزارة العدل نسبة حالات الزواج قبل بلوغ السن القانونية بحوالي 2 إلى 3 بالمائة من إجمالي عدد الزيجات. وحاولت الحكومة توعية المجتمعات القبلية بهذا الشأن عن طريق وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومن خلال أئمة المساجد المحلية.

وقد حظرت الحكومة في عام 2005 استخدام القصر كفرسان هجن، ولم ترد أي تقارير موثوقة عن استخدام القصر كفرسان للهجن في العام الماضي.

الاتجار بالبشر

لا يحظر القانون الاتجار بالبشر على وجه التحديد، وإن كان يحظر الاسترقاق عبر الوطنية. ويشكل الاتجار بالأشخاص مشكلة خطيرة في البلد.

ويمكن استخدام القوانين المناوئة للاستعباد والدعارة والعمل القسري والإكراه والاختطاف والاعتصاب وأفعال أخرى لمقاضاة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2006 وضعت وزارة الداخلية عقد عمل موحداً لخدم المنازل موضع التنفيذ. ويتعين أن يوقع العقد الذي يحدد أجراً أدنى ويحظر إلزام العمال بدفع الرسوم كل من العامل والمكتب الكويتي الذي استقدمه ورب العمل. ويمكن مقاضاة من يخالف هذا العقد في المحاكم؛ إلا أنه لم تتم مقاضاة أي شخص منذ وضع العقد الموحد موضع التنفيذ.

يأتي ضحايا الاتجار بالبشر بشكل رئيسي من جنوب وشرق آسيا، خاصة من بنغلادش والهند وباكستان والفلبين وسريلانكا وأندونيسيا؛ إلا أن التقارير أفادت أيضاً بوقوع حالات من الاتجار بأعداد أقل من الضحايا من دول أخرى مثل إثيوبيا وإريتريا. وقد عمل في الكويت في العام الماضي مئات الآلاف من المصريين، وتم الاتجار ببعضهم، خاصة على شكل القهر تحت وطأة الدين.

كان الغرض الرئيسي من الاتجار بالأشخاص توفير العمالة الرخيصة. وقد أساء أرباب عمل معاملة بعض العمال الأجانب أو أكرههم على الدخول في وضع استرقاق أو عبودية إجبارية لسد دين. كما وردت خلال العام المنصرم تقارير عن وجود حالات وقع فيها العمال ضحية لشبكات الاتجار بالتأشيرات. وتم الاتجار ببعض النساء للعمل في الدعارة. وتعلقت الحالات الأكثر انتشاراً من الاتجار بالأشخاص بخادمت المنازل، إلا أن العمال غير المتعلمين أو غير المحترفين وقعوا أيضاً ضحية للاتجار بالبشر. وكانت هناك تقارير عن توظيف عمال وخادمت أجانب دون سن الـ 18 للعمل في المنازل، ولكن معظم الضحايا كانوا من البالغين. وكانت فئة العمال الأكثر تعرضاً لخطر الاتجار بهم هي الفئة الحاصلة على مستوى أدنى من التعليم والوافدة من دول ذات أنظمة غير متطورة نسبياً في مجال مراقبة دقق العمال منها، والعاملة في مجال الخدمة المنزلية أو الأعمال المتواضعة.

وأبلغ العديد من خدم المنازل أنهم أُجبروا على العمال لساعات أطول مما هو منصوص عليه في العقود التي وقعوها، أو بأنه لم يُسمح لهم بمغادرة المنازل التي يعملون فيها. وكان أحد أكثر الشكاوى وروداً الشكاوى من عدم دفع الأجور.

كان المتاجرون الرئيسيون بالبشر مكاتب استقدام اليد العاملة وكفلاء العمال الأجانب (أرباب العمل). وقد أقدم مواطنون وغير مواطنين على الاتجار بالبشر. وقال مسؤولون حكوميون كويتيون إن السفارات الأجنبية قدمت الملجأ لضحايا الاتجار بالبشر المحتملين ولكنها ما لبثت أن رتبت وظائف للعمال خارج السفارات بعد ذلك، مستفيدة من وضعها القانوني ومتجاهلة القوانين. وقد وفد العمال إلى ملاجئ السفارات إما لأنهم كانوا يتعرضون للمضايقات أو لأنهم لم يحصلوا على رواتبهم من أصحاب العمل الذين يعملون لديهم.

كانت الوسيلة الأساسية المستخدمة لاستدراج ضحايا الاتجار بالبشر ونقلهم إلى الكويت هي أن يعرض المستخدم في البداية عقود عمل سليمة على العمال، ثم لا يلتزم بأحكام هذه العقود. وكانت هناك تقارير عن إعطاء العمال عقوداً جديدة برواتب أقل من تلك التي وقعوا في بلادهم، أو أنه تم استقطاع أتعاب ومصروفات كثيرة من رواتبهم. أما بالنسبة للعمال الذين لا يخدمون في المنازل فإن رواتبهم أودعت مباشرة في حساباتهم البنكية. وهناك تقارير عن شركات قامت بالاحتفاظ بالبطاقات المصرفية الخاصة بالموظفين، ثم سحبت جزءاً من الرصيد، بحيث بدأ وكأنه تم إيداع كل الراتب ولكن الموظف لم يحصل في الحقيقة إلا على مبلغ أقل. وكان من الصعب على العمال الخروج من هذه الظروف وذلك لعدة أسباب: كان المستخدمون يحتفظون في كثير من الأحيان بجوازات سفر عمالهم؛ أو كان العمال قد دفعوا في الكثير من الأحيان مبالغ ضخمة للقدوم إلى البلد وبالتالي كانوا غارقين في الديون بحيث لم يعد بإمكانهم تحمل كلفة العودة إلى بلادهم؛ أو كان بإمكان المستخدمين توجيهه، أو التهديد بتوجيهه، تهم جنائية بالفرار إذا ما حاول العمال ترك العمل بسبب سوء الظروف. ولم تكن تتوفر للعمال سوى قدرة محدودة على تحويل الكفالة من مستخدم إلى آخر.

تورط العديد من ممارسي الاتجار بالأشخاص، ومنهم مواطنون وغير مواطنين، في "بيع" تأشيرات السفر عادة عبر شركات "وهمية". وكان هؤلاء الأشخاص يقومون بتأسيس شركة وباستخراج تصاريح لاستقدام عدد معين من العمال الأجانب للعمل فيها. ثم يقومون بتعيين وكيل لهم في الدول الأجنبية يقوم بجمع رسوم مرتفعة من العمال مقابل حصولهم على فرصة عمل في الكويت. وكان العمال كثيراً ما يجدون لدى وصولهم أنه لا يوجد أي عمل لهم. وفي بعض الحالات، كان رب العمل يقوم برفع شكوى لدى السلطات تتهم العامل بالهرب أو ببلغها ببساطة بأن العامل لم يعد موظفاً لديه. وتُترك هؤلاء الضحايا من دون أي سبيل لإعالة أنفسهم وأحياناً بشكل ينتهك قوانين الهجرة مما جعلهم عرضة للاستغلال من قبل تجار الأشخاص، بينما يصبح بإمكان المستخدم استقدام عمال جدد والحصول على نفس الرسوم مرة أخرى منهم. وفي حالات أخرى، كان العمال يدركون بأنهم يدفعون هذه الرسوم مقابل الكفالة فقط وبأن عليهم العثور على عمل بأنفسهم بعد ذلك.

وتتراوح العقوبات الخاصة بالجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص بما بين الغرامة والسجن لتهمة الاعتداء أو الضرب الجسيم وبين السجن مدى الحياة والإعدام لتهمة الاغتصاب. ولكن جهود تطبيق القانون تركزت، في معظم الحالات، على الإجراءات الإدارية، كإغلاق الشركات التي خرقت قوانين العمل أو إصدار أوامرها بإعادة جوازات السفر إلى العمال أو دفع الأجور المترتبة على أصحاب العمل للعمال بدل فرض عقوبات جنائية على أرباب العمل الذين أساءوا معاملة عمالهم. وكان يتم أحياناً احتجاز ومقاضاة أو إبعاد ضحايا الاتجار بالبشر لارتكابهم أعمالاً نتيجة الاتجار بهم، كالهرب من الكفيل مما يخرق قوانين الهجرة أو ممارسة الدعارة.

وخلال عام 2006، وهو آخر عام تتوفر إحصاءات عنه، قامت المحاكم بإصدار عدد من القرارات بإدانة جرائم متعلقة بصورة واضحة بالاتجار بالأشخاص: تمت إدانة 258 شخصاً بتهمة استقدام عمال من دون توفير عمل لهم، وكانت هناك 276 إدانة بتهمة بيع تصاريح إقامة غير قانونية لأجانب. كما اتخذت الحكومة إجراءات قانونية في قضايا ربما كان للاتجار بالبشر دور فيها؛ وقد بلغت عن إصدار 19,908 إدانة خلال العام لمخالفات تتعلق بحقوق العمال، وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإغلاق 1,818 شركة لمخالفتها الشروط القانونية المنصوص عليها في رخصتها.

ويمكن إغلاق الشركات بشكل مؤقت أو دائم إذا تاجرت هذه الشركات بالتأشيرات أو أساءت بطريقة أخرى استخدام امتيازاتها لاستقدام العمال. وتلزم الشركات بإيداع مبالغ مالية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حتى يتسنى للوزارة في حالة اكتشافها أن تلك الشركات لا تدفع رواتب العمال، استخدام هذه المبالغ لدفع مستحقاتهم.

شكل الاعتداء الجسدي أو الجنسي على الأجنيبات العاملات خادمت في المنازل مشكلة خطيرة. وقد اعتدى بعض المستخدمين جسدياً على الأجنيبات العاملات كخادمت في المنازل، ورغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الخادمة التي تريد رفع شكوى، استمرت الخادمت في التبليغ عن وقوع مثل تلك الاعتداءات. وكurst الصحف المحلية اهتماماً لا يستهان به للمشكلة، واتخذت الشرطة والمحاكم إجراءات ضد المستخدمين لدى تلقيها أدلة على وقوع اعتداءات خطيرة. وتم أحياناً اتهام الخادمت في المنازل بمحاولة الاعتداء على المستخدم/المستخدمة أو محاولة إيذائهم بطريقة أخرى؛ وادعت العاملات في مثل هذه الحالات بأنهن تصرفن رداً على اعتداء جسدي أو ظروف عمل سيئة. وكانت هناك عشرات من التقارير المتعلقة بعمليات انتحار أو محاولات انتحار مزعومة بين الخادمت بسبب اليأس الناجم عن أوضاع العمل السيئة أو سوء المعاملة.

واكتشفت الشرطة العديد من عصابات الدعارة، التي كان يحتفظ فيها بالنساء كأسيرات. وكانت النساء في بعض الحالات يعملن بشكل غير قانوني لأن ظروف العمل مع كفيهن القانوني كانت لا تحتمل. وهكذا أصبح في موقف مستضعف أدى إلى لجوئهن لممارسة الدعارة أو إكراههن على ذلك. وفي شهر شباط/فبراير ناقش العديد من تقارير صحيفة عرب تايمز *Arab Times* [الكويتية التي تصدر باللغة الإنجليزية] غارات شرطة محافظة الفروانية على عدة بيوت دعارة في منطقة جليب الشيوخ وإلقاء القبض على 15 امرأة آسيوية و5 قوادين آسيويين. وقد اعترفت أربع نساء خلال التحقيق معهن بأن السماسرة أجبروهن على ممارسة الدعارة. وقد أحالت الشرطة ملف القضية وجميع المقبوض عليهم إلى السلطات المختصة. وأكدت الحكومة إلى حد أكبر على محاولة حل النزاعات من خلال الوساطة بدلاً من اللجوء إلى الملاحقة القضائية. ولا تملك إدارة العمالة المنزلية، التي ربما كانت تلعب الدور الأكثر مباشرة في تصحيح حالات الاتجار بخادمت المنازل، سوى صلاحيات محدودة جداً لتطبيق القوانين وهي تحاول لذلك إقناع كل من المستخدم والخادمة بضرورة التوصل إلى نوع من الاتفاق غير الرسمي فيما بينهما. وتتجح إدارة العمالة المنزلية في كثير من الأحيان في التوسط وتحقيق التوصل إلى حل. ويشعر العمال في كثير من الأحيان أنه يتم الضغط عليهم لقبول أقل مما يحق لهم لأنهم يعرفون أن البت في قضيتهم في المحكمة قد يستغرق سنة أو أكثر وأنه لا يسمح لهم عادةً بالبقاء في البلد والعمل خلال تلك الفترة. وبالرغم من أن خدم المنازل يتفادون اللجوء إلى القضاء بسبب طول مدة إجراءات المحاكم وقلة معرفتهم بالإجراءات القانونية المحلية، قضت المحاكم الكويتية في الكثير من الحالات لصالح خدم المنازل الذين رفعوا الدعاوى القضائية.

و لدى الحكومة لجنة تشارك فيها عدة وزارات للتعامل مع شؤون العمال الأجانب. وقد اجتمعت اللجنة عدة مرات خلال العام المنصرم، لكنها لم تتخذ أي إجراءات من شأنها أن تؤثر على ظاهرة الاتجار بالبشر.

لجأت الخادمت الهاربات، ومن ضمنهن من شكون من سوء المعاملة والاستغلال الجسدي أو الجنسي، في كثير من الأحيان إلى سفارات دولهن انتظاراً لإعادتهن إلى أوطانهن أو تغيير رب العمل. وأفادت التقارير أنه يوجد حسب التقديرات، في أي يوم من أيام السنة، حوالي 800 خادمة في

الملاجئ التي تديرها سفارات دولهن بشكل غير رسمي، من أصل الحوالى 540 ألف خادمة تعمل في البلد.

وقد اتخذت الحكومة والمنظمات غير الحكومية بعض الخطوات لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر. ففي 24 أيلول/سبتمبر، افتتحت الحكومة ملجأ للخادئات في المنازل. والملجأ الجديد مؤقت وهو للنساء فقط. وهو يخدم نساء من الهند وإندونيسيا والفلبين وسريلانكا وغيرها من دول جنوب و جنوب شرق آسيا. ويتسع الملجأ لما بين 50 و60 امرأة. أما الملجأ الدائم فمن المخطط أن يتسع لـ700 نسمة من الرجال والنساء. وقامت الحكومة أحياناً بدفع ثمن تذاكر الطيران لإعادة الخادئات الهاربات أو أولئك اللاتي أُسيئت معاملتهن إلى أوطانهن لدى رفض مستخدميهن تحمل مسؤولية إعادتهن إلى الوطن. وقد اتهم المستخدمون في الكثير من الأحيان الخادئات الهاربات بالسرقة أو بجرائم أخرى لتفادي دفع بطاقات السفر. وفي مثل هذه الحالات، كان يتم إبعاد الخادئات في أحيان كثيرة بدون دفع مستحقتهن.

وقد استكمل مشروع التوعية العامة لعام 2006 التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال العام الماضي عدة دراسات حول قطاع العمالة المنزلية وبث عدة برامج تلفزيونية لتشجيع من يكفلون العمال على معاملتهم باحترام. ولكن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لم تطلق أي مشاريع جديدة خلال العام.

المعاقون

يحظر القانون التحيز ضد المعاقين كما يفرض العقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون عن توظيف المعاقين بدون سبب معقول. ويكفل القانون أيضاً حق المعاق في التمكن من دخول المباني. وقد قامت الحكومة بوجه عام بفرض تطبيق هذه الأحكام القانونية. ولم ترد أي تقارير تفيد بالتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات؛ إلا أن غير المواطنين لم يحصلوا على حق الدخول إلى الملاجئ التي تديرها الحكومة أو حق تلقي الرواتب التي تُدفع للمواطنين المعاقين والتي تعطي نفقات المواصلات والسكن والتدريب المهني والرعاية الاجتماعية.

يتكون المجلس الأعلى لشؤون المعاقين من ممثلي الوزارات والجهات الحكومية الأخرى وجامعة الكويت والعديد من المنظمات غير الحكومية. ويقوم المجلس بوضع توصيات سياسية وتقديم المساعدات المالية للمعاقين، كما يقوم بتسهيل اندماج المعاقين في المدارس و سوق العمل و مؤسسات اجتماعية أخرى. وقامت الحكومة بالإشراف على وبتقديم المساهمات لمدارس وبرامج التوظيف و التدريب المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

التفرقة و الإساءات الاجتماعية الأخرى

المثلية الجنسية غير قانونية، وكان هناك تمييز ضد المثليين الجنسيين في مواقف المجتمع و القضايا القانونية.

في 10 كانون الأول/ديسمبر، أقر مجلس الأمة قانوناً بفرض غرامة قدرها 3,450 دولاراً أميركياً (ألف دينار) و/أو السجن لمدة عام على الذين يقلدون مظهر الجنس الآخر علناً. وقالت منظمة هيومان رايتس ووتش إن الشرطة قامت في كانون الأول/ديسمبر بإلقاء القبض على عدة أشخاص تعتقد أنهم يقلدون مظهر الجنس الآخر. فعلى سبيل المثال، ألقت الشرطة في 18 كانون الأول/ديسمبر القبض على ثلاثة أشخاص عند حاجز الشرطة في السالمية ثم ألقت القبض بعد أيام على ثلاثة أشخاص آخرين في مدينة الكويت. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، اعتقل رجال الشرطة ثلاثة أشخاص في منطقة حولي وشخصين آخرين عند حاجز للشرطة. وقالت منظمة هيومان رايتس ووتش إن المعتقلين لم يتمكنوا من الاتصال بمحام. وبحلول نهاية العام كان الرجال ما زالوا رهن الاعتقال.

لم تحدث تطورات في قضية مراهمة الشرطة في عام 2006 لحفلة يزعم أن مئتين جنسيين كانوا يحتفلون فيها بزفاف. وفي عام 2005 اتهمت الشرطة مجموعة من 28 شخصاً يزعم أنهم مثليون جنسيون بالإخلال بالنظام العام بعد التقائهم خارج مطعم للوجبات السريعة.

وواجه الرجال غير المتزوجين تفرقة ضدهم في المسكن لا لسبب إلا أنهم غير متزوجين. ويحظر المرسوم الأميري رقم 125 الصادر عام 1992 على الرجل الأعزب السكن في الكثير من المناطق السكنية المدنية المحددة كذلك من قبل مجلس البلديات. وبحلول نهاية العام، لم تكن الحكومة قد استكملت خطة بدأها في عام 2005 مجلس الوزراء لتشييد مساكن للذكور غير المتزوجين من غير المواطنين في ضواحي العاصمة وإخراجهم من الأحياء السكنية في المدينة.

القسم 6 حقوق العمال

أ – حق تكوين الجمعيات والانتساب إليها

باستثناء خدم المنازل البالغ عددهم حوالي 540 ألفاً وعدد غير معروف من الموظفين البحرينيين، يكفل القانون الكويتي للعمال الحق في الانضمام إلى النقابات دون الحصول على إذن مسبق. ويمثل العمال الأجانب الذين يعملون كخدم منازل حوالي ثلث القوة العاملة الأجنبية، وهم مستثنون بشكل محدد من حق تكوين النقابات والانضمام إليها وكذلك من حق التنظيم. وكان ينتمي في العام الماضي حوالي 80 ألف شخص، يمثلون تقريباً 5 بالمائة من مجمل القوة العاملة التي يبلغ تعدادها 1.6 مليون شخص، إلى نقابات واتحادات.

وبالنسبة للعمال الذين يمكنهم الانضمام إلى اتحادات، تحدد الحكومة حق حرية الانتساب إلى النقابات والجمعيات بالانتساب لنقابة واحدة فقط لكل مهنة، وتسمح للنقابات بإنشاء اتحاد واحد فقط، هو الاتحاد العام لعمال الكويت الذي يضم 15 نقابة. وكان اتحاد عمال المصارف واتحاد عمال مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية نقابتين مستقلتين عن الاتحاد العام لعمال الكويت. ويشترط القانون أن تضم أي نقابة جديدة 100 عضو على الأقل، وألا يقل عدد المواطنين منهم عن 15 شخصاً. وقد انتقدت كل

من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال هذا الشرط لأنه يعيق إنشاء النقابات في قطاعات يعمل فيها عدد قليل من المواطنين، مثل صناعة البناء والكثير من أعمال القطاع الخاص.

وقد عاملت الحكومة نقابات العمال بشكل أساسي على أنها تابعة للحكومة. فبعد إجراءات التدقيق والموافقة، تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حوالي 90% من ميزانيات النقابات ويجوز للوزارة مراجعة السجلات المالية لأي نقابة. وقد نفعت الاتحادات الموسعة في المقام الأول المواطنين العمال في القطاع العام بينما ظل العمال الأجانب يواجهون قيوداً.

ولم تمنح الحكومة تراخيص لأي اتحادات جديدة خلال العام المنصرم. وبحلول نهاية العام، كانت هناك 47 نقابة عمالية مجازة رسمياً. وأفادت إحصاءات تمت الإشارة إليها في كانون الأول/ديسمبر 2006 أن هناك 1.622 مليون عامل غير كويتي في البلد، يشكلون 83 بالمئة من مجمل عدد اليد العاملة البالغ 1.963 مليون شخص. ولكن العمال الأجانب لم يشكلوا سوى 20 بالمائة من أعضاء الاتحاد العام لعمال الكويت. ويميز قانون العمل ضد العمال الأجانب من خلال حرمانهم من الحق في التصويت في النقابات وحرمانهم من تولي مناصب قيادية فيها وعدم السماح لهم بالانضمام إلى النقابات إلا بعد 5 سنوات من الإقامة في الكويت، على الرغم من أن الاتحاد العام لعمال الكويت قد أكد أنه لا يتم تطبيق هذا الشرط على نطاق واسع عملياً.

يجيز القانون للمحاكم حل أي نقابة في حال انتهاكها قوانين العمل أو قيامها بتهديد "النظام والآداب العامة"، رغم أنه يمكن استئناف مثل هذا القرار. كما يمكن للأمر حل أي نقابة بموجب مرسوم أميري. ويحق لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قانونياً وضع يدها على أصول أي نقابة يتم حلها. وقد أخضع كيان النقابات القانوني لسلطة الدولة بموجب القانون، إلا أنه لم يتم حل أي نقابة خلال العام المنصرم. وقد رفضت الحكومة الطلبات التي قدمتها عدة نقابات خلال العام ملتزمة الاعتراف بها رسمياً.

يحظر قانون العمل التفرقة ضد العمال المنتمين إلى النقابات، ويحق لأي عامل يدعي وجود مثل هذا التفرقة رفع شكوى أمام القضاء. ويتعين على أصحاب العمل الذين تثبت إدانتهم بهذا النوع من التفرقة إعادة توظيف العمال الذين تم تسريحهم نتيجة لنشاطاتهم في النقابات. ولم ترد أي تقارير عن حالات تمييز ضد موظفين بسبب انتمائهم إلى إحدى النقابات.

ب- حق التنظيم والتفاوض الجماعي

يكفل قانون العمل للعمال، باستثناء خدم المنازل والعمال البحريين، حق التنظيم والتفاوض الجماعي، مع وجود بعض القيود. وقد احترمت الحكومة عملياً بوجه عام حقوق هؤلاء العمال التي يكفلها القانون. ويحد القانون من حقوق العمال في الإضراب.

يكفل القانون المفاوضات المباشرة بين أصحاب العمل و"العمال أو ممثليهم" في القطاع الخاص. ويتم حل حل معظم الخلافات من خلال مثل هذه المفاوضات. أما إذا لم يتم التوصل إلى حل، فيحق لأي من الطرفين تقديم التماس إلى وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل التوسط. وفي حال فشل الوساطة، تتم إحالة النزاع إلى مجلس التحكيم في نزاعات العمل، يتكون من مسؤولين من محكمة الاستئناف ومكتب المدعي العام ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

لا ينص قانون الخدمة المدنية على أحكام تنظم المفاوضات الجماعية بين العاملين في القطاع الحكومي وأرباب العمل. ومن الناحية الفنية، تعتبر الحكومة مسؤولة عن تحديد الأجور وظروف العمل لعمال الخدمة المدنية، إلا أنها كانت تقوم عادة بتحديد البدلات والمكافآت الممنوحة للموظفين بالتشاور مع نقابة العاملين في ديوان الخدمة المدنية مثل اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي. وقد قام مسؤولو النقابات بتسوية معظم القضايا مباشرة في مكان العمل، وكانت فرص الاجتماع مع كبار المسؤولين متاحة لهم بصورة منتظمة.

ينص القانون على ضرورة إحالة كل النزاعات العمالية إلى لجنة للتحكيم الإلزامي إذا تعذر على العمال والإدارة التوصل إلى تسوية للنزاع. ولا يتضمن القانون أي بند يضمن عدم اتخاذ الدولة أي إجراءات قانونية أو إدارية ضد من يقوم بالإضراب. وعلى الرغم من ذلك، تجاوبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع اعتصامات أو احتجاجات العمال الذين واجهوا ظلماً واضحاً على أيدي أصحاب العمل.

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أدى إضراب في قطاع الطيران المدني قام به العمال المواطنون في المطار للمطالبة برفع أجورهم ودفع علاوات خاصة لمخاطر العمل إلى إغلاق المطار الدولي لعدة ساعات. وتوقف الإضراب عندما تدخل الأمير وأبلغ العمال أنه سيتم رفع أجورهم عندما تُستكمل دراسة حول وظائف القطاع العام من المتوقع القيام بها في شباط/فبراير 2008.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 اعتصم الموظفون المدنيون في وزارة الداخلية احتجاجاً على ظروف العمل. ونظم اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي حملة إعلامية واعتصاماً أديا إلى قيام مجلس الخدمة المدنية بالاستجابة لمطالب العمال.

ج- حظر العمل القسري أو الإجباري

يمنع القانون العمل القسري أو الإجباري "إلا في الحالات التي يحددها القانون لمواجهة الطوارئ القومية ونظير أجر عادل". ومع ذلك وردت تقارير أشارت إلى حدوث مثل هذه الممارسات.

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري للأطفال الذين يقل عمرهم عن 18 سنة؛ وعلى الرغم من ذلك وردت تقارير جديرة بالثقة عن وجود بنات قاصرات يعملن كخادمت في المنازل.

د- حظر عمالة الأطفال، والحد الأدنى لسن العمل

يحظر قانون العمل عمل الأطفال، والعمل الإجباري أو القسري، كما يحظر استغلال العمال. وعلى الرغم من ذلك، وردت تقارير جديرة بالثقة تفيد أن بعض الأطفال يعملون كخدم في المنازل ووردت تقارير متفرقة عن عمال لم يبلغوا السن القانونية.

السن القانونية للقيام بأي نوع من أنواع العمل هي 18 سنة، سواء كان العمل في دوام كامل أو جزئي. ويجوز لأصحاب العمل استصدار تصاريح من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتشغيل أحداث تتراوح أعمارهم ما بين 14 و18 عاماً في بعض الحرف التي لا تنطوي على خطر عليهم.

ويمكن أن يعمل الحدث مدة لا تتعدى 6 ساعات في مجملها شريطة ألا يعمل لأكثر من 4 ساعات متتالية ثم تليها ساعة راحة.

ذكر أن بعض العمال ممن هم دون السن القانونية قاموا بتزوير أعمارهم لدخول البلد. وذكر أن فتيات آسيويات لم يبلغن السن القانونية عملن كخدمات منازل بعد دخول البلد بواسطة وثائق سفر مزيفة تم الحصول عليها في بلدانهم الأصلية. وقامت إدارة التفتيش العمالي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمراقبة الشركات الخاصة بشكل روتيني للتحقق من مدى التزامها بقوانين العمل، بما في ذلك القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال.

هـ - ظروف العمل المقبولة

يضمن تقسيم سوق العمالة إلى طبقتين الرواتب المرتفعة للكويتيين الذين يعمل معظمهم في وظائف مكتبية حكومية أو في وظائف تنفيذية، في حين تحصل العمالة الأجنبية، حتى تلك التي تعمل في الوظائف المطلوبة مهارات على رواتب أقل بكثير من العالة الكويتية. ويتم اعتماد حد أدنى للأجر بالنسبة للعاملين في القطاع العام. وقد حدد الراتب الشهري الأدنى المضمون للمواطن بسبعمئة دولار أميركي (200 دينار كويتي)، في حين كان راتب الأجنبي الأدنى 320 دولاراً أميركياً (90 ديناراً). وقد ضمن حد الأجور الأدنى للعاملين في القطاع العام مستوى معيشة محترماً للعامل وعائلته. ولم يكن هناك حد أدنى قانوني للأجور في القطاع الخاص. وكان الحد الأدنى لأجور العاملين في المنازل الذين وقعوا عقوداً بعد تشرين الأول/أكتوبر 2006، 140 دولاراً أميركياً (40 ديناراً). ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المسؤولة عن تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور، وقد فرضت تطبيقه بشكل فعال.

يضع قانون العمل شروطاً عامة للعمل في القطاع الخاص، مع استثناء صناعة النفط التي ينظمها قانون خاص. ويحدد القانون عدد ساعات العمل الأسبوعية النظامية بـ 48 ساعة، مع وجود يوم كامل في الأسبوع للراحة، وساعة للراحة بعد كل خمس ساعات من العمل المتواصل، وإجازة سنوية مدتها 14 يوم عمل كحد أدنى. كما يضع القانون جدولاً للتعويض عند وقوع حوادث خاصة بالعمل. وقد عدلت الحكومة القانون الخاص بيوم الراحة الأسبوعي ليشمل العمال المؤقتين الذين يوظفون لأقل من 6 شهور وللعمال في الشركات التي توظف أقل من 5 أشخاص. ويعمل خدم المنازل والعمال الأجانب غير المحترفين في كثير من الأحيان لأكثر من 48 ساعة أسبوعياً وغالباً دون الحصول على يوم راحة أسبوعية أو إجازة سنوية. وقد أصبح يحق لهم، منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006، يوماً واحداً للراحة في كل أسبوع، وفترتي راحة في اليوم طول كل منهما ساعة واحدة، وإجازة سنوية مدتها شهر.

أما القانون الخاص بصناعة النفط فيحدد ساعات العمل بـ 40 ساعة في الأسبوع ويحدد الإجازة السنوية بثلاثين يوماً كما ينص على حق العاملين في القطاع بإجازات مرضية. ولم يتم تطبيق القوانين الخاصة بظروف العمل بشكل موحد بالنسبة للعمالة الأجنبية. كما يفرض قانون الخدمة المدنية أيضاً شروطاً أخرى يتعين توفيرها للعاملين في القطاع العام، وجميعهم تقريباً من المواطنين الكويتيين.

أصدرت الحكومة معايير للسلامة والصحة المهنية؛ إلا أنه بدأ أن الالتزام بها وتطبيقها كانا سيئين، وخاصة في ما يتعلق بالعمال الأجانب غير المحترفين. وبغية خفض عدد الحوادث، قامت الحكومة بصورة دورية بالتفتيش على الشركات لرفع مستوى الوعي بين العمال وأصحاب العمل ولضمان التزامهم بقواعد السلامة، وقيامهم بالتحكم في التلوث الناتج عن بعض الصناعات الخطرة، ولضمان قيام الشركات بتدريب العمال الذين يستخدمون آلات حديثة في مؤسسات متخصصة، وكذلك الإبلاغ عن أي مخالفات. ويحق للعمال ترك ظروف العمل الخطرة دون تعريض وظائفهم للخطر، وتوفرت إجراءات الحماية القانونية لكل من العمال المواطنين والأجانب في حال تقدمهم بشكوى متعلقة بمثل هذه الظروف. وعلى الرغم من ذلك، فإن اهتمام الحكومة بقضايا سلامة العمال ما زال غير كاف، مما أدى إلى ضعف في مستوى التدريب الذي تلقاه المفتشون وإلى التبليغ غير الكافي عن وقوع إصابات في أماكن العمل وإلى عدم وجود صلة بين المبالغ التي تدفعها شركات التأمين وبين التقارير الخاصة بالحوادث.

ينص القانون على توقف كل الأعمال التي تتم في المناطق المفتوحة إذا زادت درجة الحرارة عن 50 درجة مئوية (122 درجة فهرنهايت)؛ إلا أن مصادر صحفية ادعت أن الحكومة زيفت القراءات الرسمية لدرجة الحرارة للسماح باستمرار العمل. وقد أنكرت إدارة الأرصاد الجوية هذه المزاعم على الدوام. وفي السنوات السابقة، وصلت درجات الحرارة المسجلة إلى 122 درجة فهرنهايت، ولكن التقارير أفادت أن العمل استمر في الكثير من الأماكن التي يتم فيها العمل في المناطق المفتوحة.